تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول

"دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"

إعداد

د. نظير رياض محمد الشحات

أستاذ التمويل والبنوك

كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ. محمد عبد العزيز السيد أبو الديار

باحث دكتوراه في إدارة الأعمال

كلية التجارة، جامعة المنصورة

أ.خالد نزال غضيان العنزي

باحث دكتوراه في إدارة الأعمال

كلية التجارة، جامعة المنصورة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثالث - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الشحات، نظير رياض محمد؛ **أبو الديار**، محمد عبد العزيز السيد؛ **العنزي**، خالد نزال غضيان (٢٠٢٤). تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول: دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١) ج٣، ١٣٧٥ - ١٤٢٣.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول

"دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"

د. نظير رياض محمد الشحات؛ أ.محمد عبد العزيز السيد أبو الديار؛ أ.خالد نزال غضيان العنزي

ملخص الدراسة:

الهدف: هدفت هذه الدراسة الي قياس مدي تأثير الشمول المالي علي جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر.

المنهجية: قام الباحثون بتطبيق الدراسة على بيانات سنوية لعدد ثمانية بنوك تجارية تتنوع ملكيتها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأجنبي خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢١، وقد قام الباحثون باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (Panel Data) لاختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة.

النتائج: تشير النتائج التي توصلت اليها الدراسة الي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات جودة الاصول للبنوك العاملة في مصر ،وهذا مع استثناء الأبعاد التي تتعلق بـــ (حجم المحفظة الائتمانية البنك ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، حيث كانت لها دوراً مؤثرا في زيادة وتطور مؤشرات جودة الأصول لدي القطاع المصرفي المصري في الاجل القصير ، كما أشارت نتائج الدراسة الي وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي(الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية)، تحسين جودة الاصول لدي القطاع المصرفي المصري. وتشير النتائج ايضاً على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي مجتمعة على كافة مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، ويدل هذا علي أن زيادة مستويات الشمول المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للأفراد والشركات، مما يزيد من قدرتهم على سداد الديون وتجنب القروض الغير المنتظمة، وبالتالي تحسين جودة الأصول، هذا ويجب التنويه ايضاً الي ان هناك عوامل اخري توثر على العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول مثل (مستوي سعر الفائدة، مستوي الدخل، السياسات الاقتصادية المتبعة وغيرها).

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الوصول المالي، الانتشار المصرفي، جودة الأصول، القروض غير المنتظمة، مخصصات القروض.

المقدمة:

اشعلت التطورات التكنولوجية، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية بالقطاعات المصرفية تنافس الدول والمؤسسات فيما بينها، في تبني استراتيجيات تستهدف تحقيق معدلات متزايدة من إتاحة خدماتها وتزايد انتشارها والوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة، بما يُعزّز من تحسين مؤشرات نتائج النشاط المالي الاقتصادي والاجتماعي في البيئات محل التطبيق.

يحظى الشمول المالي، في الوقت الراهن باهتمام كبير ومتزايد من جانب الحكومات والمؤسسات في مختلف دول العالم، لما له من إمكانية التأثير المهم والفاعل في إحداث الطفرات التنموية وتحقيق مستهدفات خطط التنمية المستدامة، وقد تضمنت الرؤى الخاصة بمختلف الدول بدائل استراتيجية من أجل تطبيق الشمول المالي، بما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظراً لما يمكن أن يُسهم به من إتاحة للخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بتكلفة مقبولة وطريقة مناسبة، فضلاً عن دوره في جذب المستبعدين من النظام المالي في محاولة لإدماجهم بالاقتصاد الرسمي من خلال مجموعة الخدمات التي يمكن أن يُقدمها القطاع المصرفي.(Cojoianu et al., 2020)

ولذلك زاد الاهتمام عالمياً بتطبيق الشمول المالي خاصة في اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز، وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وحث مقدمي المنتجات والخدمات المالية علي توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية (Zins&weil,2016)، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية، وتسهيل وصولها لجميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من اجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء.(Varghese&viswanathan,2018)

وتتعرض المؤسسات المالية وخصوصاً البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تنمو بصورة أكثر تعقيداً في الوقت الحاضر، وعلاوة على ذلك فقد أدي الانكماش الاقتصادي منذ ٢٠٠٨ الي فشل العديد من البنوك في الولايات المتحدة وانتشرت بعد ذلك بصورة عشوائية في جميع انحاء العالم مما يتطلب ضرورة الفحص المصرفي بشكل مستمر(Enoch et al.,2002) .

بشكل عام تعتمد درجة الملاءة المالية في ضوء مقررات لجنة بازل على مدي موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات، هذا وسنعرض مؤشرات جودة الأصول من خلال الجدول التالي، نقوم بعدها بتحليل وتفسير هذه المؤشرات.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن تطبيق مفهوم الشمول المالي من قبل هذه المؤسسات تظهر انعكاساته على الجوانب الاقتصادية للدولة، وكذلك على المؤسسات ذاتها من تحسن للأوضاع المالية، وسيحاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تحليل تأثير أبعاد الشمول المالي على مؤشرات جودة ونوعية الأصول بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

أولا: الدراسات السابقة

أ) الدراسات السابقة التي تناولت الشمول المالي

١) دراسة(Auwal Musa et al,2015) "أثر التوسع في تقديم الخدمات المالية عبر شبكة الأنترنت على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا"

الهدف: هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى إجراء المقارنة بين فترتين ماليتين: الفترة الأولى قبل تبنى بنود الخدمات المالية عبر الإنترنت (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) والفترة الثانية هي الفترة التي تلت قيام البنوك بالتبني لبنود الخدمات المالية عبر الإنترنت (٢٠٠٥ -٢٠٠٩).

عينة الدراسة: ٢١ بنكاً

المنهجية: وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSلتحليل البيانات، كما تم استخدام أساليب كما تم استخدام الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصيف عينة الدراسة.

أهم النتائج والتوصيات: إن التوسع في تطبيق نظام الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية عبر شبكة الإنترنت يمكن العملاء من إدارة حساباتهم البنكية وإجراء عملية التحويل من حساب الي آخر، ومن ثم تقديم مجموعة من الخدمات المالية التي تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع، ومن ثم توفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء، ورفع نسب السيولة لدى البنوك، وتعزيز الأداء المالي لديها. هذا وتوصلت الدراسة الي وجود أثير معنوي لتبني البنوك الخدمات المالية عبر الإنترنت عي أدائها خلال فترة ما بعد التبني مقارنة بفترة قبل التبني في نيجيريا.

٢) دراسة (أبودية،٢٠١٦) " على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني"

الهدف: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥ -٢٠١٤).

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضياتها.

أداة الدراسة: نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

عينة الدراسة: البنوك العاملة في فلسطين.

أهم النتائج والتوصيات: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دوراً ايجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماما مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني. وأوصت الدراسة: - بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية.

٣) دراسة (مصباح،٢٠٢١) " أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية "

الهدف: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية خلال الفترة (٢٠١٠ -٢٠١٩).

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب النظرية للدراسة.

أداة الدراسة: استخدام الباحثون نماذج الاقتصاد القياسي وذلك لاختبار صحة فروض الدراسة.

عينة الدراسة: قام الباحثون باختيار عينة ميسرة تتمثل في عدد ٤ بنوك.

أهم النتائج والتوصيات: وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: رفض فرض العدم الرئيسي الذي ينص على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتكلفة الشمول المالي على الربحية بالبنوك محل الدراسة " وقبول الفرض البديل حيث اتضح وجود تأثير معنوي إيجابي لتكلفة اصدار بطاقات الائتمان على الربحية للبنو ك محل الدراسة. وقد أوصت الدراسة بالعمل على تحفيز استخدام الخدمات البنكية والمصرفية المختلفة، من خلال استحداث خدمات جديدة ومتنوعة مثل البنوك الالكترونية، والعمل على تطوير طرق التعامل في تقديم الخدمات المختلفة .

٤) دراسة (العبد الله،٢٠٢٢) أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية "

الهدف: استهدفت هذه الدراسة الي معرفة أثر الشمول المالي على ربحية البنوك في الاقتصاد الأردني باستخدام البيانات السنوية لـ ١٣ مصرفًا تجاريًا من ٢٠٠٨ إلى٢٠١٩.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على النموذج التجميعي والنماذج الثابتة والعشوائية للتعرف على أثر مؤشرات الشمول المالي.

عينة الدراسة: ١٣ مصرفاً تجارياً.

أهم النتائج والتوصيات: وجدت الدراسة أن هناك تأثيرًا للشمول المالي على ربحية البنوك عند قياسه من خلال صافي هامش الفائدة والعائد على الأصول، على الرغم من أن دراستنا تعرض نتائج مختلفة عند النظر في تأثير متغيرات الشمول المالي بشكل منفصل. وبالتالي، يساهم الشمول المالي في تعزيز ربحية البنوك. كما توصي هذه الدراسة البنك المركزي الأردني والبنوك الأرنية بزيادة إتمامها بالبينية التحتية للخدمات المالية من أجل رفع الخدمات المالية والرقمية.

ب) الدراسات التي تناولت جودة الأصول

١) دراسة (Okheshimi,2020)

الهدف: هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على مؤشر جودة الأصول السلامة البنك التجاري النيجيري من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٨.[(١)]، تم الحصول على البيانات المقطعية من التقارير السنوية للبنوك التجارية، والبنك المركزي النيجيري الإحصائي تم استخدام مؤشر جودة الأصول لسلامة البنوك التجارية كبديل للمتغيرات التابعة؛ بينما تم استخدام نسب الاحتياطي النقدي، ومعدلات عمليات السوق المفتوحة، ومعدلات السياسة النقدية ومعدلات أذون الخزانة، وعرض النقود كنماذج بديلة للمتغيرات المستقلة.

المنهجية: تم استخدام منهجية بيانات اللوحة؛ بينما تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة، كأسلوب تقدير عند مستوى اهمية ٥٪ تم اختبار التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية والتقديرات المجمعة أثناء استخدام اختبار Hausman لتحديد أفضل ملاءمة تم إجراء تحليل جذور الوحدة واللوحة في الدراسة.

النتائج: توصلت النتائج إلى أن نسبة الاحتياطي النقدي، ومعدلات عمليات السوق المفتوحة وأسعار السياسة النقدية، وأسعار أذون الخزانة؛ ليس لها علاقة كبيرة بمؤشرات جودة الأصول للبنوك التجارية في نيجيريا. ومع ذلك؛ فإن عرض النقود له علاقة كبيرة بمؤشرات جودة الأصول لسلامة البنوك التجارية في نيجيريا.

٢) دراسة (Banu& Vepa,2021)

الهدف: هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي والتشغيلي للقطاع المصرفي الهندي، و يتم اختيار HDFCو ICICI كأكبر البنوك الخاصة، وبنك الدولة الهندي (SBI) ، والبنك النقابي كأكبر بنوك القطاع العام لهذا الغرض، كما يتم التقييم باستخدام نظام تصنيف CAMELS على النحو الموصي به من قبل لجنة Padmanabhan ، وتم اعتبار النسب المختلفة المذكورة أدناه للدراسة بناءً على اختصار CAMELS بالترتيب التالي: (نسب كفاية رأس المال نسب جودة الأصول، نسب القدرة على الإدارة، نسب جودة الأرباح، نسب السيولة، وأخيرًا الحساسية لمخاطر السوق) خلال الفترة من ٢٠١٠ م إلى ٢٠١٩م.

المنهجية: تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل النتائج، كما تم استخدام معامل الارتباط لاختبار الفروض.

النتائج: توصلت النتائج إلى أنه من حيث كفاية رأس المال، وجودة الأصول، كان أداء بنوك القطاع الخاص أفضل بكثير من أداء بنوك القطاع العام، في حين أنه من حيث الكفاءة الإدارية، والأرباح تبيَّن أن البنوك في كلا القطاعين كانت ذات أداء مرض علاوة على ذلك من حيث تحليل السيولة، والحساسية تفوقت بنوك القطاع العام على بنوك القطاع الخاص.

ج) الدراسات التي تناولت الربط بين الشمول المالي وجودة الأصول

١) دراسة (Salome Musau et al,2018)الشمول المالي و القدرة التنافسية للبنوك و مخاطر الائتمان :دراسة تطبيقية فى كينيا"

الهدف: هدف الباحثون فى هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية وتم تعزيز تلك العالقة من خلال القدرة التنافسية للبنوك، حيث يؤدى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية إلى جذب أكبر عدد من العملاء ذوي مستويات مختلفة من الإدخار مما يؤدى إلى تنويع المخاطر. إلا أنه إذا تم توسيع تطبيق الشمول المالي فقد يؤدى إلى زيادة مخاطر الائتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بالسلب على الاستقرار المالي، وتؤدى القدرة التنافسية للبنوك إلى تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد، وتكون البنوك أقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض.

القياس: تم قياس الشمول المالي من خلال (مدي توافر الخدمات المالية لدي البنوك، الوصول الي الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية)، كما تم قياس مخاطر الائتمان من خلال القروض المتعثرة الي إجمالي القروض.

المنهجية: تم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية للبنوك المدرجة بالبورصة الكينية خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٥) البالغ عددها ٤٣ بنكاً، تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل الانحدار المتعدد.

أهم النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية للبنوك لها تأثير إيجابي معنوي كمتغير وسيط في العلاقة بين الشمول المالي وتقليل مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر الائتمان) بالإضافة إلى ضرورة صياغة مجموعة من السياسات من قبل البنوك التجارية لضمان بقاءها في وضع تنافسي مع استمرار التوسع في تطبيق الشمول المالي، وذلك من أجل الوصول إلى قطاع مالي أكثر استقراراً مع مرور الزمن.

٢) **دراسة (Feng Wen Chen et al,2018)أ ثر تطبيق الشمول المالي على القروض المتعثرة للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية في الصين.**

الهدف: هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى التركيز على معرفة مدى قيام البنوك التجارية باتخاذ التدابير اللازمة بعد الأزمة المالية العالمية للحد من نمو القروض المتعثرة وذلك من خلال تبنى نظام الشمول المالي وتوفير مزيد من الخدمات المالية لعدد من المستخدمين، وتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيث يساعد الشمول المالي على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأقل التكاليف ممكنة، وتوفير فرص عمل، وتخفيض معدلات البطالة، ومن ثم تحقيق انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

القياس: تم قياس الشمول المالي من خلال المؤشرات (مدى توافر الخد مات المالية، استخدام الخدمات المالية، الفائدة من التوسع فى تقديم خدمات مالية، قدرة عملاء البنوك على تحمل تكاليف تلك الخدمات المالية).

المنهجية: تم إجراء الدراسة على ٣١ مقاطعة Provinces باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري لتوصيف عينة الدراسة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥ ٢٠١٦) و تم استخدام كل من معدل التضخم السائد فى الدولة، ومعدل البطالة السائد فى الدولة، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي كمتغيرات رقابية.

أهم النتائج والتوصيات: وجود تأثير سلبي للشمول المالي على القروض المتعثرة بالبنوك التجارية فى الصين، حيث يساعد التوسع فى تطبيق الشمول المالي فى الحد من مخاطر الائتمان، مما يعزز من الاستقرار المالي والحفاظ على جودة الأصول.

الفجوة البحثية والمساهمة المتوقعة من الدراسة:

علي الرغم من أهمية النتائج التي تم استخراجها من الدراسات السابقة، والتي تعتبر الركيزة الاساسية للبحث العلمي، إلا ان هناك بعض الجوانب، والأبعاد الإضافية التي يفتقدها الباحث في الدراسات السابقة وسيقوم الباحثون بتناولها ضمن الدراسة الحالية من خلال:

١) ركزت معظم الدراسات السابقة عند تناولها لأبعاد الشمول المالي على بعض المقاييس وبالتالي التركيز فقط على مقياسين أو ثلاثة مقاييس (أجهزة الصراف الآلي، عدد الفروع، والبطاقات الذكية.... الخ) واعتمدت دراسات آخري على آراء المستفيدين من الشمول المالي وبالطبع يمكن لنتائج هذه الدراسات أن تخضع لعدم الموضوعية في عملية القياس، وبالتالي عدم الموضوعية

في تحديد موقف الشمول المالي في الوقت الراهن سوء على مستوي الدولة أو على مستوي القطاع، وذلك قد يُعرض استراتيجية الشمول المالي لمخاطر كبيرة.

٢) ومن هنا كان للباحثين وجهة نظر تعتمد علي مدي شمولية القياس الكمي، فمن خلال تناول أدبيات الشمول المالي ومراجعة ما جاءت به مجموعة العشرين G20 بشأن أبعاد الشمول المالي وبيان مدي مناسبة تطبيقها علي واقع الجهاز المصرفي المصري، فقد قام الباحثون بالاستعانة بـــ اثنتا عشر مقياساً للتعبير عن "الشمول المالي" كمتغير مستقل وجميعها مقاييس كمية غير خاضعة للتحيز، ويمكن للباحثين حصرها، وذلك علي عكس ما جاءت به معظم الدراسات السابقة حيث التركيز علي بعض المقاييس، بالإضافة الي استخدام ثلاثة أبعاد كمية لمؤشرات جودة الاصول (القروض غير المنتظمة الي اجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء)

٣) اختلاف بيئة التطبيق حيث قامت الدراسات السابقة بالتطبيق على بيئات مختلفة عن البيئة المصرية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يساعد تطبيق منظومة الشمول المالي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ومن ثم استهداف أكبر عدد من شرائح العملاء ذوى مستويات مختلفة من الادخار والاقتراض، مما يؤدى الي تنويع المخاطر، إلا إنه إذا تم توسيع نطاق تطبيق الشمول المالي سيزيد ذلك من مخاطر الائتمان من خلال التعامل مع عملاء غير جديرين بالثقة، مما يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار وزيادة مستوى المخاطر الائتمانية، إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال وجود نظام يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك، و تخفيض معدلات الفائدة على علي الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلف عن السداد في المواعيد المقررة ، وتكون البنوك اقل عرضة من وجود مخاطر تعثر فى سداد القروض، ومن ثم تخفيض مخاطر الائتمان.

ولازالت مخاطر الائتمان احد اهم هذه المخاطر و تتمثل الجوانب الرئيسية لمخاطر الائتمان في توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية و هذا يدل علي القصور في دراسة الجدارة الائتمانية للعميل و الاخفاق في تقييم جودة الاصول و عدم تكوين المخصصات الكافية لتغطية الخسائر المحتملة، و من ثم تعد إدارة المخاطر المصرفية احد الادوات الرئيسية للحفاظ علي سلامة المراكز المالية للبنوك و حماية اموال المودعين و تعمل السلطات الرقابية علي المستوي القومي لوضع الاطر التي تساعد علي ادارة السياسات المصرفية للبنوک في ظل مخاطر الائتمان و السيولة من اجل ضبط اداء العمل المصرفي.

وفي هذا السياق ترجع مشكلة البحث الي زيادة معدلات التعثر في سداد القروض خلال الفترة الأخيرة على الرغم ان هناك تزايد في معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير احصائيات البنك المركزي المصري الي ان هناك ارتفاع في نسبة القروض غير المنتظمة والقروض التي تحتاج الي متابعة خاصة بما نسبته 5%، ومن هنا يأتي السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه حول مشكلة الدراسة التي نحن بصددها: **ما هو تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي- إتاحة الخدمات المصرفية- استخدام الخدمات المصرفية) على مؤشرات جودة الأصول؟** (دراسة قياسية تطبيقية على الجهاز المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢١م) ويتفرع من هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية:

أ) هل هناك تأثير ذو دلالة لأبعاد الشمول المالي على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض؟

ب) هل هناك تأثير ذو دلالة لأبعاد الشمول المالي على مخصصات القروض الي القروض الغير المنتظمة؟

ج) هل هناك تأثير ذو دلالة لأبعاد الشمول المالي علي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتجسد الهدف العام لهذه الدراسة في محاولة بيان تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، وعلى وجه التحديد تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

١) قياس تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض.

٢) قياس تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على مخصصات القروض الي القروض الغير المنتظمة.

٣) قياس تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء.

٤) تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بتطبيق استراتيجية الشمول المالي والوقوف على مؤشرات جودة الاصول الخاصة بالجهاز المصرفي المصري، ويأتي ذلك في ظل تبني الدولة خطتها الاستراتيجية " رؤية مصر ٢٠٣٠".

رابعاً: نموذج الدراسة

قد قام الباحثون باستعراض الإطار المفاهيمي للعلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية اعتمادا على الواقع والممارسات العملية من قبل البنوك التجارية العاملة في مصر على النحو الموضح الشكل رقم (١)

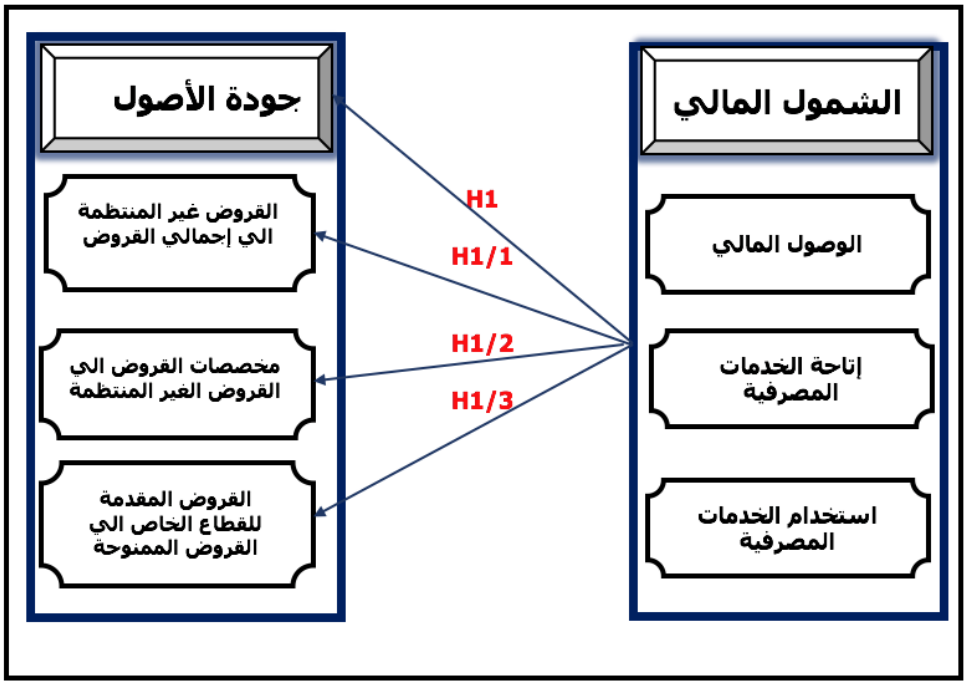

شكل (١) الإطار المفاهيمي للعلاقة بين متغيرات البحث

المصدر: تصميم الباحثين

خامساً: فروض الدراسة:

وانطلاقا من أهداف الدراسة المطلوب تحقيقها فتسعي هذه الدراسة إلى اختبار صحة أو خطأ مجموعة من الفروض التي أمكن صياغتها علي النحو التالي:

الفرض الرئيسي: H1 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي- إتاحة الخدمات المصرفية- استخدام الخدمات المصرفية) على مؤشرات جودة الأصول، ويندرج تحت هذا الفرض عدد من الفروض الفرعية كما يلي:

١. **H1/1** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض.

٢. **H1/2** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) على مخصصات القروض الي القروض الغير المنتظمة.

٣. **H1/3** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي - إتاحة الخدمات المصرفية - استخدام الخدمات المصرفية) علي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء.

سادساً أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية من الناحية العلمية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها بصورة أساسية من خلال تناولها لأحد المواضيع الهامة في مجال العمل المصرفي ألا وهو الشمول المالي، ومحاولة الربط بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول، من أجل التعرف على واقع الشمول المالي وأثره على مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي المصري.
- تشـــجيع الباحثين على القيام بالمزيد من البحوث، لاســـيما البحوث التطبيقية التي تهدف الي التعرف على مدي تأثير استراتيجية الشمول المالي على جودة الأصول للبنوك في ظل اشتداد المنافسة المصرفية.

(ب) الأهمية من الناحية العملية:

- إن لتأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول مضامين هامة، ويتوقع من هذا التوصل الي نتائج تُهم الباحثين وأصحاب القرار في القطاع المصرفي، وأصحاب المصالح كالمساهمين والمودعين والمستثمرين والمقترضين، وبالتالي تقدم بعض الرؤي وتوفر المعلومات الإضافية لكل المهتمين بالصناعة المصرفية، مما يساعد ذلك تلك الأطراف في اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بأداء البنوك.
- ربما يستفيد منها البنك المركزي المصـري والجهات التنظيمية في سـن القوانين والتشـريعات الملائمة لصـــناعة البنوك، ووضـــع التدابير اللازمة التي من شـــأنها التســـهيل على صـــانعي السياسات المالية والنقدية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

١) أنواع البيانات ومصادرها:

اعتمد الباحثون في هذا الدراسة على منهجين أساسيين الأول: هو المنهج الاستقرائي التحليلي، من أجل مراجعة البيانات السابقة والتقارير الختامية ونتائج الأعمال الخاصة بالبنوك محل الدراسة. اما المنهج الثاني فهو المنهج الاســـتنباطي الذي يعتمد على فرضـــيات الدراســـة من أجل اختبارها، وهناك نوعين من البيانات هما:

(أ) بيانات ثانوية (مراجع علمية)

هي البيانات تم الحصـول عليها من خلال مراجعة الكتب والرسـائل العلمية والأبحاث والمقالات العلمية المتخصـــصـــة المنشـــورة منها وغير المنشـــورة ايضـــاً التي تناولت متغيرات الدراســـة والموضوعات المرتبطة بهم بالشكل الذي يمكن الباحثون من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة، هذا بالإضافة الي توصيات المؤتمرات العلمية التي عقدت خلال السنوات الأخيرة بغرض مناقشة الآفاق والتحديات المستقبلية التي تواجه استراتيجية الشمول المالي.

(ب) بيانات ثانوية (مجموعة من التقارير والنشرات الإحصائية من جهات مختلفة)

يعتمد الباحثون على تجميع البيانات الميدانية للدراسة من مصادرها الأولية من خلال التقارير والبيانات المالية السنوية والنشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي المصري، والقوائم المالية والبيانات السنوية الصادرة من البنوك محل الدراسة، وقد قام الباحثون ايضاً بالتواصل مع شركة مصر لنشر المعلومات EGIDللحصول على التقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، وهي بيانات كمية يتم تحليلها وتفسيرها بما يفيد أغراض متغيرات الدراسة، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات.

٢) مجتمع الدراسة:

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع مفردات المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له (Saunders, et al., 2009).

ويتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري، سواء العامة منها، أو الخاصة أو الأجنبية، حيث تبين أن عددها الإجمالي من واقع التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام 2020 بلغ 38 بنكاً، وحتى تاريخ إجراء الدراسة، ومن الجدير بالذكر أن هذه البنوك تفصح عن بياناتها المالية بشكل دوري لأعراض الاشراف والرقابة من قبل البنك المركزي المصري.

٣) عينة الدراسة: تم اختيار عينة مكونة من عدد (٨) بنوك لتمثل مجتمع الدراسة، مع الاخذ في الاعتبار عن تحديد هذه البنوك عدة عوامل:

١) أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف البنك المركزي المصري كسلطة رقابية وإشرافيه.

٢) اختيار البنوك الرائدة في دعم وتعزيز استراتيجيات الشمول المالي في المجتمع المصري.

٣) انتظام البنوك في نشر البيانات المالية ونتائج أعمالها عبر المواقع الالكترونية الخاصة بها، وعبر موقع البورصة المصرية بشكل دوري.

٤) قام الباحثون باستبعاد بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)، نظراً لان القوائم المالية يتم إعدادها بالدولار الأمريكي.

٥) قام الباحثون باستبعاد عدد ثلاثة بنوك إسلامية وبياناتهم كالاتي: بنك فيصل الإسلامي المصري، مصرف أبو ظبي الإسلامي، وبنك البركة، نظراً لان نشاط هذه البنوك قائم على المرابحة والمشاركة والإجارة الإسلامية، حيث لا تتعامل هذه البنوك في المشتقات المالية أو العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عملهم الإسلامي، والجدول التالي يوضح عدد البنوك الممثلة لعينة الدراسة التي قام الباحثون باختيارها مع مراعاة العوامل السابق ذكرها.

جدول رقم (١)
البنوك الممثلة لعينة الدراسة وتوزيعها حسب الملكية

م	اسم البنك	ملكية البنك	تاريخ التأسيس
١	البنك الأهلي المصري - NBE	قطاع عام	1898
٢	بنك مصر	قطاع عام	1920
٣	بنك القاهرة	قطاع عام	1952
٤	بنك التعمير والإسكان	قطاع خاص	1979
٥	البنك التجاري الدولي (CIB)	قطاع خاص	1975
٦	بنك الإسكندرية	أجنبي	1957
٧	بنك قطر الوطني الأهلي (QNB)	أجنبي	1964
٨	كريدي أجريكول -مصر	أجنبي	1894

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بكل بنك.

٤) تحديد مقاييس متغيرات الدراسة

في ضوء ما تم استعراضه بالأدبيات الخاصة بالدراسة، فإن الدراسة تتكون من متغيرين رئيسيين الأول: الشمول المالي، وهو يُمثل المتغير المستقل بالدراسة، أما الثاني، فهو المتغير التابع، ويُمثل مؤشرات جودة الاصول، وقد اشتمل كل متغير على مجموعة من الأبعاد التي يمكن قياسه من خلالها، ويتناولها الباحثون من خلال الجدول (٢) على النحو التالي: -

الجدول رقم (٢)
متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

الأبعاد	الترميز القياسي	توصيف المتغير	التكرار في الدراسات السابقة
		الشمول المالي، والربحية ومؤشرات القياس المرتبطة بها	
		أولاً: المتغير المستقل [الشمول المالي - X]	
البعد الأول: الوصول المالي: Access			
عدد الحسابات المصرفية	X1	عدد الحسابات المصرفية المرتبطة بالأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع البنك.	Siddik et al.,2018 ; Baza&Rao,2017 ; Kumar 2013
عدد بطاقات الخصم المباشر	X2	عدد بطاقات الخصم المباشر الممنوحة للعملاء البنك.	Zins et al,.2016; Weill,2016;
عدد بطاقات الدفع مقدما	X3	عدد البطاقات الممنوحة للأفراد مثل (كارت ميزة)	Zins& Weill,2016- Han et al.,2013
عدد بطاقات الائتمان	X4	عدد بطاقات الائتمان الممنوحة والمفعلة لعملاء البنك	Zins& Weill,2016- Han et al.,2013
حسابات الهواتف (الفون كاش)	X5	عدد الحسابات الخاصة بالخدمات المصرفية التي تتم عبر الهاتف المحمول (المحفظة الالكترونية)	Triki & Faye,2012; Sindani et al.,2019; Kwateng et al.,2019 Evans,2018
البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية: Availability			

عدد الفروع المصرفية	X6	عدد الفروع التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠ من البالغين	Triki & Faye,2012; Bernadett,2016; Zins et al,.2016; Okoye et al,2017
عدد أجهزة الصراف الآلي	X7	عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠من البالغين	Zins et al,.2016; Badar,2017; shihadeh and et al,.2019
عدد نقاط البيع	X8	عدد نقاط البيع المنتشرة التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠من البالغين	Triki & Faye,2012; Mutinda,et at.2018 أبو دية، ٢٠١٦
البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية والمصرفية: Usage			
حجم ودائع الافراد	X9	حجم الودائع السنوية لدي كل بنك من قبل الأفراد	Triki & Faye,2012; Bernadett,2016; Okoye et al,2017
حجم المحفظة الائتمانية للبنك	X10	إجمالي حجم المحفظة الائتمانية الممنوح من قبل البنك لكافة الجهات (أفراد- مؤسسات)	Dienillah et al.,2018 - Afrin and et al.,2017
حجم الائتمان الممنوح للأفراد	X11	حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل البنك خلال السنة المالية.	Triki & Faye,2012; Zins et al,.2016; Okoye et al,2017
حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة	X12	حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.	Bernadett,2016; Triki & Faye,2012; Okoye et al,2017
ثانياً: المتغير التابع [الربحية -Y]			
القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض	Y1	عبارة عن حجم القروض الغير الجيدة منسوباً الي إجمالي القروض الممنوحة خلال السنة المالية للبنك.	Lacewell, 2001; Dang, 2011; Altan, 2014; Islam et al., 2014 Desta, 2016, Masood et al., 2016
مخصصات القروض الي القروض الغير المنتظمة	Y2	عبارة عن حجم مخصصات القروض وفقاً لسياسات وتقديرات البنك مقسوماً الي القروض الغير جيدة.	Bholat et al.(2016) Kadioglu et al (2017) Bouzgarrou et al.(2018) Piatti &Cincinelli (2019) Mehta & Bhavani(2017) وفقاً لما جاء في التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، أعوام مختلفة)
القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء	Y3	حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص(المؤسسات) منسوباً الي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء.	Bouzgarrou et al .(2018) Tumwine et al .(2018) وفقاً لما جاء في التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، أعوام مختلفة)

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على عدد من المراجع، وتقارير البنك المركزي المصري.

سابعاً: حدود الدراسة:

يوجد نوعين من الدراسات وفقاً للمدى الزمني لجمع البيانات وهما الدراسة المقطعية Cross Sectional Studies وهي تركز على وقت معين (أي مرة واحدة خلال فترة زمنية معينة)، والدراسة الطولية longitudinal studies وهي تهتم بدراسة التغير والتطور المتعلق بمتغيرات معينة وبالتالي يتم جمعها على فترات زمنية متعاقبة (Saunders, et al., 2009).

والمدى الزمني المناسب للدراسة الحالية هو الدراسة المقطعية حيث تم جمع البيانات الثانوية من التقارير الخاصة بالبنوك التجارية على مدى سلسلة زمنية مناسبة تتفق مع طبيعة الدراسة القياسية الحالية خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢١)

ثامناً: المنهج القياسي المستخدم:

❖ **برنامج الحزمة الإحصائية STATA Software (version 16):**

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية STATA Software (version 16) في إجراء التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة. علاوة على ذلك، لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير نماذج الدراسة وبالتالي التوصل إلي النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة علاقة متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models)، حيث تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال ثلاثة أشكال رئيسية تبعاً لإختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية a_i علي النحو التالي:

١) نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج ابسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS).

٢) نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable (LSDV)

٣) نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (FEM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغري المعممة Generalized Least Squares (GLS)

تاسعاً: الإطار النظري للدراسة:

١/٩- مفهوم الشمول المالي: Financial Inclusion

يقصد بالشمول المالي " إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ٢٠١٥،)

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المختلفة في المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التنويع والتثقيف المالي، وذلك بهدف الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (سمير،٢٠١٦)

٢/٩- أبعاد الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين "G20" مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFT) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٢ على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي لقياس الشمول المالي، وهي (عجور، ٢٠١٧):

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension)

ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي: -

- عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي: -

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كـ حساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كـ حساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية، الشركات الصغيرة، والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality)

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلي خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:

القدرة على تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال: -

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

الشفافية Transparency: حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة، وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

الراحة والسهولة Convenience: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

حماية المستهلك :Consumer protection وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير الشكاوى، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود امين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلى ٦ شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

التثقيف المالي :Financial Education يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين على التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم، والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر

المديونية (السلوك. المالي) :Indebtedness وتعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣٠ يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، لو قرض بنكى.

العوائق الائتمانية Barriers: إن الشمول المالي يمنح العملاء القدرة على اختيار الخدمات، والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة، والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق، أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

٣/٩- مؤشرات جودة الأصول

الأصـــول هي أحد ركائز اســتقرار البنك، ونجاحه يعتمد على مدى جودتها، وإدارتها بالشــكل السليم (Ombaba, 2013)، ومصطلح جودة الأصول يشير إلى المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول المختلفة التي يمتلكها البنك، حيث تقوم البنوك بتحديد حجم أصـــولها التي من الممكن أن تتعرض لمخاطر مالية، وتحديد المخصـــصـــات اللازمة لمعالجة الخســـائر المحتملة الواجب تحملها (Adeol, 2014)، وتؤدي الإدارة غير الجيدة للأصول إلى هدر مبالغ كبيرة، مما يؤثر على الربحية المسببة للسيولة، وكذلك ضعف رأس المال، مما يترتب عليه تدني نوعية الأصول، وينعكس ذلك بالسلب على قيمة البنك (Bebe ,2013)، وبشكل عام فإن درجة مصداقية معدلات رأس المال تعتمد على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية في الغالب تأتي من نوعية الأصول، وسهولة تسييلها؛ حيث إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن

تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضـــمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والتجارة بالمشتقات، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول (Rozzani 2013 & Rahman) وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي :

الجدول رقم (٣) مؤشرات جودة الأصول وطريقة قياسها

المتغير		طريقة القياس
المتغيرات المستقلة جودة الأصول Asset Quality	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض Non-performing Loans to Total Loans (NPLTTL)	Non-performing Loans / Total Loans
	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة Loan Provisions to Non-performing Loans (LPTNPL)	Loan Provisions / Non-performing Loans
	القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء Loans to Private Sector to Loans to Total Customers (LTPSTLTTC)	Loans to Private Sector / Total Loans to Customers

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً (البنك المركزي المصري- النشرة الشهرية لأعوام مختلفة)

والجدول التالي يوضح فئات الجدارة للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري:

الجدول رقم (٤)
درجات الجدارة الائتمانية وفقا للبنك المركزي المصري

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	نوعية الدين
١	مخاطر منخفضة	صفر	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣	ديون جيدة المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج الي عناية خاصة	٤	ديون جيدة المتابعة الخاصة
٨	مخاطر دون المستوي	٢٠	ديون غير منتظمة
٩	مخاطر مشكوك في تحصيلها	٥٠	ديون غير منتظمة
١٠	مخاطر رديئة	١٠٠	ديون غير منتظمة

المصدر/ البنك المركزي المصري- الرقابة على البنوك

٤/٩- تطور مؤشرات جودة الأصول للقطاع المصرفي المصري

سيقوم الباحثون باستعراض بيانات كمية حول تطور مؤشرات جودة الأصول تم تجمعها من القطاع المصرفي لجميع البنوك العاملة في مصر خلال فترة الدراسة، وسنقوم بعدها بتحليل وتفسير هذه المؤشرات.

الجدول رقم (٥)

تطور مؤشرات جودة الأصول للقطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة (2013-2021)

ثانيا: مؤشرات جودة الأصول	العام									
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض	9.3	8.5	7.1	6	4.9	4.1	4.2	3.9	3.5	6
مخصصات القروض الي القروض المنظمة	99.8	98.9	99	99.1	98.3	98	97.6	97.2	94	98.5
القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء	82.7	82.6	79.8	71.5	63.6	61.6	62.1	61.9	57.1	70.7

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على تقارير البنك المركزي المصري، اعوام مختلفة (٢٠١٣-٢٠٢٠)

- علي ضوء البيانات الموضحة في الجدول اعلاه، نلاحظ ان هناك تراجع في نسبة القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض بشكل ملحوظ ويرجع هذا الانخفاض الي صلابة القطاع المصرفي المصري ،الأمر الذى يؤول الي وجود بعض السياسات الرشيدة التي من شأنها تحسين موقف القطاع المصرفي، فقد انخفضت هذه النسبة الي نحو ٣,٥% في نهاية يونيو ٢٠٢١ مقابل ما نسبته ٩,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٣ لتسجيل معدل تراجع ٥,٨%، وذلك بالمقارنة بسنة الاساس وهي عام٢٠١٣.
- اما فيما يتعلق بنسبة مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة فنلاحظ أيضاً ان هناك تراجع في هذه النسبة لتسجل في نهاية يونيو ٢٠٢١ الي ما نحو ٩٤% مقابل ما نسبته ٩٩,٨٪ في نهاية يونيو ٢٠١٣ بمعدل انخفاض قدرة ٥.٨%، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٢١.
- اما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء فقد سجلت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً لتصل الي ما نحو ٥٧,١ % في نهاية يونيو ٢٠٢١ مقابل ما نسبته ٨٢,٧٪ في يونيو من عام ٢٠١٣، وذلك بمعدل انخفاض يصل الي ٢٥,٦% وذلك خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢١).

ويرجع هذا الانخفاض الي اسباب عدة منها :زيادة نصيب كل من محفظة القروض الاستهلاكية، ومحفظة المشروعات الصغيرة ومنتهية الصغير، فقد اتجهت البنوك لمنح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التزاما بنسبة ٢٠ ٪من إجمالي محفظة القروض التي أقرها البنك المركزي، فضلاً عن أن جانب كبير من هذه القروض الاستهلاكية ممنوحة بضمان التنازل عن الراتب أو بضمان ودائع وشهادات ادخار، وهو ما يساهم في الحد من مخاطر تلك التسهيلات، بالإضافة إلى ذلك، تعد نسب تعثر التمويل لفئة متوسطي الدخل في إطار مبادرة التمويل العقاري ضئيلة وذلك الانخفاض أسعار العائد المطبقة عليها(البنك المركزي المصري ،تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٢) وهناك اسباب

اخري منها اندلاع جائحة كرونا التي جعلت الاقبال علي الاقتراض من قبل القطاع الخاص اقل. هذا، ويوضح الشكل التالي تطور مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي المصري (2013 -2021)

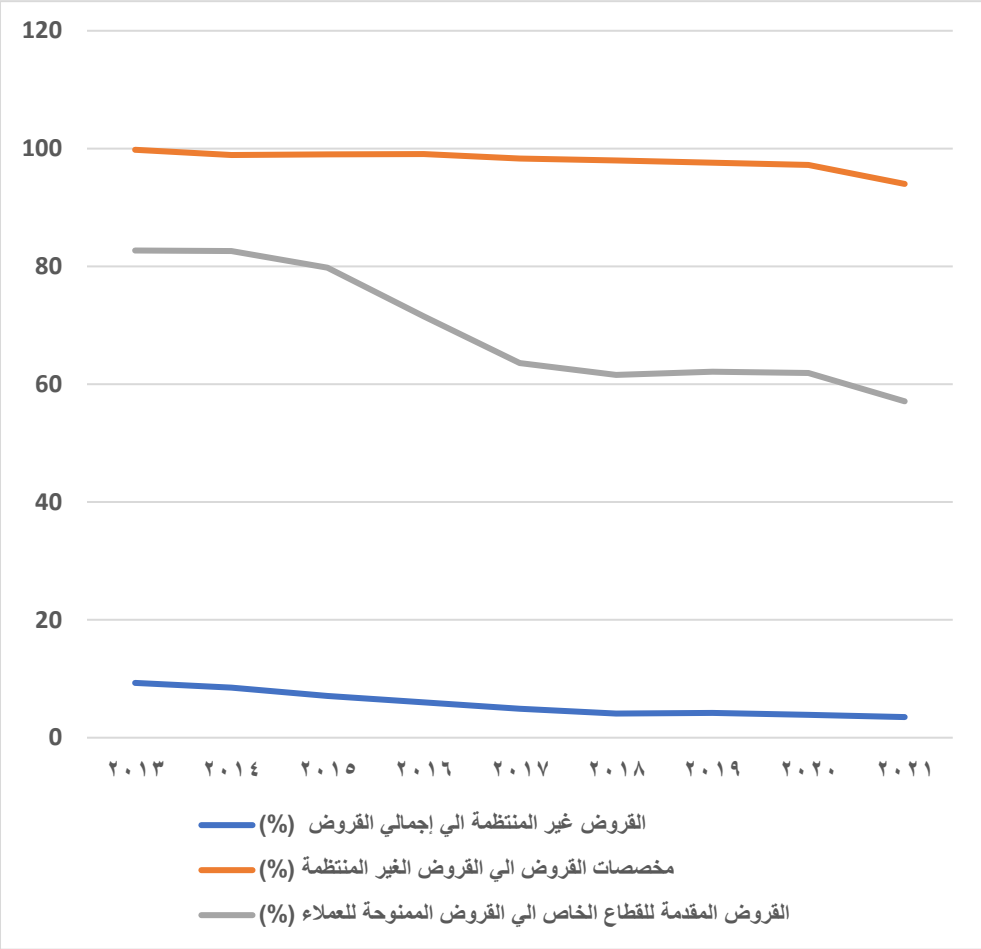

شكل رقم (٢)
تطور مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي المصري

المصدر: تصميم الباحثين

عاشراً: الدراسة التطبيقية:

١٠/١- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تقدير نماذج الدراسة، ينبغي عينا أولاً الوقوف على بعض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة. حيث تستخدم الاحصاءات الوصفية لوصف الملامح الاساسية لمتغيرات الدراسة، ويمكن الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية ومنها المتوسط الحسابي Mean والوسيط الحسابي Median وأدني .Min وأعلي .Max قيمة والانحراف المعياري Standard Deviation.

١٠/١/١ـ نتائج الإحصاء الوصفي للوصول المالي

يتناول الجدول التالي رقم (٦) وصفاً لبيانات الوصول المالي كأحد أبعاد الشمول المالي سواءً على المستوى الاجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج الاحصاءات الوصفية للوصول المالي

Variables	نوعية البنك	Mean	Median	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
الشمول المالي (المتغير المستقل)								
البعد الأول: الوصـــــــــــــــــــــــول المالي								
X1	متوسط بنوك الدراسة	3395.358	1205.000	17800.000	250.0000	4436.691	1.717	4.988
عدد الحسابات المصرفية (بالألف حساب)	البنوك العامة	7589.5560	6960.0000	17800.0000	3266.0000	4887.8100	0.5327	2.2731
	البنوك الخاصة	1062.0560	1020.0000	2000.0000	250.0000	557.6570	0.1369	1.8765
	البنوك الأجنبية	756.6967	550.0000	3441.0000	295.0000	625.8871	3.0940	13.6830
X2	متوسط بنوك الدراسة	1723.3990	1061.1120	8012.0290	215.3150	1839.5460	1.3904	4.1507
عدد بطاقات الخصم المباشر (بالألف بطاقة)	البنوك العامة	3496.3930	3445.0000	8012.0290	1351.2210	1867.6100	0.3260	2.7868
	البنوك الخاصة	814.1048	934.1155	1553.9450	233.0000	452.9462	-0.0253	1.4153
	البنوك الأجنبية	556.6008	354.6430	3385.0000	215.3150	606.6469	3.9794	18.9382
X3	متوسط بنوك الدراسة	1044.6710	318.5000	9855.3840	30.9480	1784.2970	2.8099	11.7668
عدد بطاقات الدفع مقدما (بالألف بطاقة)	البنوك العامة	2225.3670	1247.5080	9855.3840	872.7980	2474.2360	1.4064	4.6621
	البنوك الخاصة	466.8492	308.0000	1649.2460	41.0000	479.5399	0.9780	3.1848
	البنوك الأجنبية	249.1901	144.0000	1190.0000	30.9480	293.0139	1.6736	5.4324
X4	متوسط بنوك الدراسة	346.5494	152.7925	2035.6730	17.0000	445.2718	1.8685	5.9014
عدد بطاقات الائتمان (بالألف بطاقة	البنوك العامة	695.6525	729.5720	2035.6730	63.5670	567.2945	0.5069	2.4091
	البنوك الخاصة	156.3260	118.0405	437.8600	17.0000	138.4835	0.6099	2.0881
	البنوك الأجنبية	124.2619	114.0000	326.0000	55.0000	64.3058	1.2786	4.7116
X5	متوسط بنوك الدراسة	316.2468	70.2655	5600.0000	11.5000	770.5749	5.0869	33.0627
حسابات الهواتف الذكية (بالألف)	البنوك العامة	611.0501	123.3500	5600.0000	105.6600	1189.0000	3.0641	12.8204
	البنوك الخاصة	240.8303	201.6240	857.4430	124.9390	253.1934	1.0097	3.2215
	البنوك الأجنبية	71.7213	30.0020	450.0000	11.5000	97.8397	2.3328	9.2573

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق الذي يتناول وصفاً لبيانات الوصول المالي يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:

البعد الاول: الوصول المالي: اقترب متوسط عدد الحسابات مصرفية بالبنوك محل الدراسة من 3395الف حساباً مصرفياً ؛ حيث بلغ متوسطها بالبنوك العامة نحو 7589ألف حساباً مصرفياً ، والبنوك الخاصة 1062الف حساباً مصرفياً، والبنوك الأجنبية العاملة في مصر نحو 756 الف حسابا مصرفيا، وقد تفوقت البنوك داخل القطاع العام على بقية البنوك في امتلاك البالغين للحسابات المصرفية بها تلتها البنوك ضمن القطاع الخاص، ثم البنوك ضمن الفروع الأجنبية، وقد اتسم التوزيع

الطبيعي لبيانات هذا المتغير(عدد الحسابات المصرفية) بالاعتدالية نظراً لكون الالتواء ، والتفرطح ظهرت نتائجهم بقيم مقبولة.

وقد حقق متوسط إصدار بطاقات الخصم بالبنوك محل الدراسة نحو 1723 ألف بطاقة خصم، حيث متوسط عددها بالبنوك العامة منها 3496بطاقة خصم وهو الأعلى بين باقي البنوك، يليها البنوك الخاصة بمتوسط 814 ألف بطاقة خصم والبنوك الأجنبية بمتوسط 556 ألف بطاقة خصم. وقد كانت البيانات الخاصة بالبعد موزعة توزيعه طبيعية دل عليه معاملات الالتواء والتفرطح.

أيضا بلغ متوسط عدد بطاقات الائتمان الممنوحة لعملاء البنوك محل الدراسة ككل نحو 346 ألف بطاقة ائتمان، استحوذت البنوك العامة منها على 695 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الخاصة على 156 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الأجنبية على 124 ألف بطاقة ائتمان، وكان التفوق لصالح البنوك العامة تلاها البنوك الخاصة، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسمت بيانات البعد بالتوزيع الطبيعي لوقوع معاملات الالتواء والتفرطح عند مستويات مقبولة.، بينما بلغ متوسط عدد بطاقات الدفع مقدما الممنوحة لعملاء البنوك محل الدراسة ككل نحو 1045الف بطاقة ائتمان، استحوذت البنوك العامة منها على 2225الف بطاقة ائتمان، والبنوك الخاصة على 467الف بطاقة ائتمان، والبنوك الأجنبية على 249الف بطاقة ائتمان، وكان التفوق لصالح البنوك العامة تلاها البنوك الخاصة، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسمت بيانات البعد بالتوزيع الطبيعي لوقوع معاملات الالتواء والتفرطح عند مستويات مقبولة.

بلغت متوسطات حسابات الهواتف البنكية الذكية للبنوك مجتمعة نحو 316 ألف حساب هاتف بنكي، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة نحو 611 ألف حساب هاتف بذكي وهو الأعلى بين باقي البنوك، والبنوك الخاصة متوسط بلغ 240 ألف، والأجنبية 71 ألف حساب هاتف بنكي. وقد اتسمت البيانات بالاعتدالية. جدير بالذكر، إن الانحراف المعياري لجميع متغيرات البعد الأول (الوصول المالي) بلغت قيم ضخمة جدا ما يدل على تحقيق البنوك المصرية لمستهدفات عالية جدا تتعلق بالأبعاد المذكورة أعلاه، خلال الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢١.

١٠/١/٢- نتائج الإحصاء الوصفي لمدي إتاحة الخدمات المالية

يتناول الجدول التالي رقم (٧) وصفاً لمدي إتاحة الخدمات المالية والمصرفية كأحد أبعاد الشمول المالي سواءً على المستوى الاجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٧) نتائج الاحصاءات الوصفية للوصول المالي

Variables	نوعية البنك	Mean	Median	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية								
X6	متوسط بنوك الدراسة	247.3799	210.0000	752.0000	60.0000	174.5238	1.1355	3.4702
عدد الفروع المصرفية(فرع)	البنوك العامة	403.9389	413.0000	752.0000	200.4500	187.5639	-0.0872	2.2039
	البنوك الخاصة	134.9444	126.0000	215.0000	61.0000	60.6353	0.0681	1.2726
	البنوك الأجنبية	165.7778	210.0000	277.0000	60.0000	66.8634	-0.4487	1.6484
X7	متوسط بنوك الدراسة	1021.9050	545.0250	4953.0000	125.0000	1171.2320	1.7901	5.4326
عدد أجهزة الصراف الآلي (جهاز)	البنوك العامة	2023.4390	1715.0000	4953.0000	535.0500	1396.8170	0.5485	2.2951
	البنوك الخاصة	520.0000	477.5000	1159.0000	152.0000	337.3103	0.4276	1.8329
	البنوك الأجنبية	354.9741	318.0000	925.0000	125.0000	206.3507	1.0367	3.4622
X8	متوسط بنوك الدراسة	7336.1640	3885.0000	21400.0000	68.0000	7100.6140	0.6123	1.9012
عدد نقاط البيع (نقطة)	البنوك العامة	13037.0700	13853.0000	21400.0000	6863.0000	6438.8910	-0.5672	2.1808
	البنوك الخاصة	6376.8330	4378.5000	20570.0000	68.0000	7014.4060	0.4814	1.8931
	البنوك الأجنبية	2274.8150	1640.0000	8590.0000	866.0000	1749.8850	1.9662	7.2724

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

البعد الثاني: اتاحة الخدمات المالية والمصرفية: حققت البنوك محل الدراسة مجتمعة متوسطة لعدد الفروع المصرفية بلغ 247فرعاً مصرفياً، حيث بلغ متوسط عدد الفروع المصرفية بالبنوك العامة نحو 404فرعاً مصرفياً، والبنوك الخاصة نحو 135 فرعاً مصرفياً، والبنوك الأجنبية 166 فرعاً مصرفياً، في حين كان عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs بلغ متوسطهم 1022ماكينة، استحوذت البنوك العامة على الجزء الأكبر منها بعدد 2023ماكينة صرف آلي، يليها البنوك الخاصة بعدد 520ماكينات، ثم البنوك الأجنبية بعدد 355ماكينة صراف آلي.

هذا وقد حققت البنوك محل الدراسة مجتمعة متوسطة لعدد نقاط البيع P.O.S نحو7336نقطة بيع، وقد جاء متوسط عدد نقاط البيع داخل القطاع العام بالبوك نحو 13037 نقطة بيع ، بينما بلغ عدد نقاط البيع فالبنوك ضمن القطاع الخاص نحو 6376 نقطة بيع، وفي البنوك الأجنبية بلغ نحو 2274 نقطة بيع.

وقد تفوقت البنوك داخل القطاع العام على بقية البنوك في انتشـــار نقاط البيع P.O.S بها تلتها البنوك ضـــمن القطاع الخاص، ثم البنوك ضـــمن الفروع الأجنبية ومن الجدير بالذكر بلغ الانحراف المعياري قيماً كبيرة تدل على حدوث طفرة كبيرة في الانتشـــار المصـــرفي الحادث بالنســـبة للبنوك محل الدراسـة خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١. وقد اتسمت البيانات الخاصـة ببعد الانتشـار الجغرافي بالتوزيع الطبيعي وتحقيقها مستهدفات معاملي الالتواء والتفرطح.

١٠/١/٣- نتائج الإحصاء الوصفي لمدي استخدام الخدمات المالية والمصرفية

يتناول الجدول التالي رقم (٨) وصفاً لبيانات استخدام الخدمات المالية والمصرفية كأحد أبعاد الشمول المالي سواءً على المستوى الاجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٨) نتائج الاحصاءات الوصفية لمدي استخدام الخدمات المالية والمصرفية

Variables	نوعية البنك	Mean	Median	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية والمصرفية								
X9	متوسط بنوك الدراسة	234.7538	78.6500	1740.2000	8.8600	369.6348	2.3820	8.3460
حجم ودائع الافراد(بالمليار)	البنوك العامة	526.2097	341.3070	1740.2000	122.1900	476.2048	1.0739	3.2602
	البنوك الخاصة	76.6417	36.4800	227.0000	8.8600	75.7759	0.7974	2.0650
	البنوك الأجنبية	48.7059	35.4000	125.0000	12.7000	33.3649	0.7989	2.4221
X10	متوسط بنوك الدراسة	119.3248	55.5180	1039.7500	6.0200	177.7761	3.0689	13.5982
حجم المحفظة الائتمانية للبنك (بالمليار)	البنوك العامة	228.5898	125.0000	1039.7500	41.7160	250.2084	1.6865	5.4339
	البنوك الخاصة	52.3621	34.4010	145.5000	6.0200	46.5521	0.6765	2.0087
	البنوك الأجنبية	54.7016	32.1480	172.8280	12.8000	49.4353	1.3552	3.4246
X11	متوسط بنوك الدراسة	23.7906	17.2435	135.7900	1.7000	24.6160	2.5987	10.6217
حجم الائتمان الممنوح للأفراد (بالمليار)	البنوك العامة	39.3879	26.9810	135.7900	21.6470	33.0526	1.5346	4.6692
	البنوك الخاصة	14.4186	10.9440	41.2000	1.7000	11.2815	1.0792	3.2791
	البنوك الأجنبية	14.4413	12.3000	35.5000	3.8800	8.6487	0.8632	2.8804
X12	متوسط بنوك الدراسة	12.5586	3.6990	96.2500	0.5900	18.5520	2.3584	9.1206
حجم التمويل الممنوح للمشروعات (بالمليار)	البنوك العامة	22.9013	16.0000	96.2500	4.5000	24.6043	1.4231	4.5112
	البنوك الخاصة	2.6333	2.2850	6.0600	1.0400	1.3739	1.3294	4.0149
	البنوك الأجنبية	8.8328	2.4300	38.8863	0.5900	11.8136	1.5006	3.9137

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية: بلغ متوسط حجم مدخرات الأفراد نحو 235مليار جنيه، استحوذت البنوك العامة على النصيب الأكبر من هذا البعد بمتوسط قيمته 526مليار جنيه يليها البنوك الخاصة بقيمة 76مليار جنيه ثم البنوك الأجنبية بمقدار 49 مليار جنيه، هذا وقد حقق ايضاً بعد حجم المحفظة الائتمانية متوسط عام للبنوك محل الدراسة بلغ 119مليار جنيه، بلغ نصيب البنوك العامة نحو 228,5مليار جنيه، يليها البنوك الاجنبية بمقدار 54مليار جنيه، ثم البنوك الخاصة بقيمة 52 مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢١).

كما حقق بعد حجم الائتمان الممنوح للأفراد متوسط عام للبنوك محل الدراسة بلغ 24مليار جنيه، بلغ نصيب البنوك العامة نحو 40مليار جنيه، وتتساوي تقريباً البنوك الخاصة بمقدار 14.4مليار جنيه مع البنوك الاجنبية بنفس المقدار حيث بلغت نحو 14.44 مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة.

فيما بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة13 مليار جنيه، تبلغ قيمة المتوسط في البنوك العامة نحو 23 مليار جنيه وهي تستحوذ على النصيب الأكبر بين البنوك، ويليها البنوك الأجنبية بقيمة 9مليار جنيه تقريبا ثم تأتي البنوك الخاصة في المرتبة الأخيرة بقيمة 3مليار جنيه تقريباً، وقد بلغ الانحراف المعياري قيماً كبيرة لجميع المتغيرات الخاصة بالبعد الثالث (استخدام الخدمات المالية) ما يدل على التوسع الحادث في استخدام الخدمات المالية التي تقدمها البنوك محل الدراسة لمستهدفيها.

١٠/١/٤- نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات جودة الأصول (المتغير التابع)

يتناول الجدول التالي رقم (٩) وصفاً لبيانات مؤشرات جودة الاصول سواءً على المستوى الاجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٩) نتائج الاحصاءات الوصفية لمؤشرات جودة الأصول

Variables	نوعية البنك	Mean	Median	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
مؤشرات جودة الأصول (المتغير التابع)								
Y1 %	متوسط بنوك الدراسة	4.6889	4.0300	14.9000	1.0700	2.7702	1.5343	5.9885
القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض	البنوك العامة	4.1721	3.7100	14.9000	1.0700	3.4394	2.0453	7.1132
	البنوك الخاصة	6.6642	6.8050	10.0126	3.9800	2.2838	0.1910	1.5623
	البنوك الأجنبية	3.8889	3.3000	8.0200	2.2200	1.4396	1.2927	3.9994
Y2 %	متوسط بنوك الدراسة	158.7215	156.6136	335.4837	66.0000	63.7671	0.6071	3.4956
مخصصات القروض الي القروض الغير المنتظمة	البنوك العامة	148.0365	127.0013	335.4837	101.3875	74.2893	0.7901	3.4692
	البنوك الخاصة	174.3822	169.8916	319.1423	66.0000	76.5329	0.2932	2.1494
	البنوك الأجنبية	158.9659	164.0061	264.0000	93.0888	38.2998	0.3627	3.4809
Y3 %	متوسط بنوك الدراسة	69.5785	77.0774	107.6522	21.4470	21.4473	-0.8066	3.1928
القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء	البنوك العامة	72.8781	83.2534	107.6522	51.2274	24.7574	-1.3966	4.4069
	البنوك الخاصة	64.7654	66.6659	95.3488	28.6200	26.2139	-0.0532	1.1658
	البنوك الأجنبية	69.4876	67.7629	88.9286	52.1402	12.9046	0.1577	1.6769

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

بلغ متوسط حجم القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض نحو 4.7 % وانحراف معياري قدرة 2.7%خلال فترة الدراسة، وقد حققت هذه النسبة بالبنوك في القطاع العام نحو 4.1% ، بينما كانت هذه النسبة بالبنوك في القطاع الخاص ما نسبته 6.7% وهي النسبة الأعلى بين البنوك، ما يدل على وجود خلل في إدارة الائتمان الممنوح من جانبها، والأجنبية 3.8 % وهي النسبة الأقل بين البنوك مما يشير الي ان البنوك الأجنبية لديه إدارة ائتمان اقوي من القطاعات الأخرى(الخاص – العام).

بينما سجل متوسط مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة نحو 159% للبنوك محل الدراسة وانحراف معياري بلغ ما نسبته 63%، وقد بلغ متوسط هذه النسبة لدي لبنوك بالقطاع العام نحو148% وقد سجل الانحراف المعياري لنفس القطاع 74%، بينما سجل متوسط مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة نحو 174% للبنوك الخاصة وهي النسبة الأكبر بين البنوك، وانحراف معياري قدره 77%تقريباً، هذا وقد حقق متوسط مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة نحو 169% للبنوك الاجنبية وانحراف معياري قدره 38%تقريباً.

وفيما يتعلق بشأن القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء فقد بلغت متوسطات هذه النسبة للبنوك محل الدراسة ما نسبته 70%وانحراف معياري 21%، وقد سجلت متوسط القروض المقدمة للقطاع الخاص الي الممنوحة للعملاء ما نسبته 72% في بنوك القطاع العام وانحراف معياري قدره 25٪ ، بينما سجل متوسط القروض المقدمة للقطاع الخاص الي الممنوحة للعملاء ما نسبته % 65 في بنوك القطاع الخاص وانحراف معياري قدره 26 % ، وقد سجل متوسط القروض المقدمة للقطاع الخاص الي الممنوحة للعملاء ما نسبته % 69.4 في بنوك القطاع الأجنبي وانحراف معياري قدره 12 ٪.

١٠/٢- اختبارات تحديد النموذج

قام الباحثون بإجراء اختبارات تحديد النموذج بهدف الاطمئنان إلى صلاحية المتغيرات المستخدمة محل الدراسة، وهل هناك حاجة لحذف بعضها أم لا، من خلال إجراء تحديد النموذج Model Specification ويستعرض الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحديد النموذج للوقوف على سلامة البيانات المستخدمة في التحليل الاحصائي

Y3	Y2	Y1	Log Variables	
-0.164	-0.302	-0.547	Coef.	X1
0.043**	0.073	0.000***	p-value	
0.130	0.335	0.650	Coef.	X2
0.123	0.059*	0.000***	p-value	
0.016	0.046	0.016	Coef.	X3
0.212	0.084	0.432	p-value	
0.251	0.287	-0.303	Coef.	X4
0.000***	0.036**	0.004***	p-value	
0.024	0.041	0.017	Coef.	X5
0.106	0.189	0.478	p-value	
0.400	0.228	0.408	Coef.	X6
0.000***	0.176	0.002***	p-value	
0.419	0.708	0.562	Coef.	X7
0.000***	0.001***	0.000***	p-value	
0.090	0.036	-0.133	Coef.	X8
0.001***	0.486	0.001***	p-value	
-0.642	-0.932	0.005	Coef.	X9
0.000***	0.000***	0.965	p-value	
0.112	-0.063	-0.470	Coef.	X10
0.407	0.822	0.031**	p-value	
-0.095	0.380	-0.067	Coef.	X11
0.215	0.020**	0.582	p-value	
-0.018	-0.109	-0.086	Coef.	X12
0.620	0.0161**	0.149	p-value	
0.111	0.261	-0.028	Coef.	Cons.
0.122	0.083	0.807	p-value	
72	72	72	Number of obs	
65.76	17.27	19.20	F-test	
0.0000	0.0000	0.0000	Prob > F	
0.071	0.008	0.061	Hat prob.	
0.071	0.310	0.061	Doornik-Hansen prob.	
0.0922	0.2374	0.0639	Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test	
0.9304	0.7784	0.7961	R-squared	
0.9163	0.7333	0.7546	Adj R-squared	

***P< 1%, ** P<5%, *<10%**

مصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامجSTATA. V16

يتضح من الجدول أعلاه مدي اعتمادية تحديد النماذج المستخدمة في الدراسة، حيث قام الباحثون باختبار النماذج للاطمئنان الي اجراء اختبارات الفروض عليها. تم إجراء اختبار (Doornik-Hansen Test for Normality) للتحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ووفقاً لهذا الاختبار نجد أن قيم مستوي المعنوية P-valueأكبر من ٥٪، مما يعني قبول الفرض العدمي القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أيضاً تم فحص جودة تحديد النموذج من خلال اجراء اختبار (Hat Test) وتبين أن جميع قيم مستوي المعنوية P-value تقل عن ٥٪ ، مما يوضح جودة وكفاءة النماذج المستخدمة في الدراسة ،وتعتبر نماذج الدراسة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لاختبار فيشر F-statistic أقل من ٥ % لجميع النماذج محل الدراسة، كذلك تم فحص مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) للأبعاد محل الدراسة من خلال إجراء اختبار (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test) والذي تبين غياب مشكلة عدم ثبات التباين حيث نجد أن قيمة المعنوية P-value أكبر من ٥٪، لجميع النماذج محل الدراسة.

١٠/٣- نموذج تصحيح الخطأ الموجه متعدد المتغيرات VECM

يستخدم هذا النموذج بوجه عام لفحص العلاقة الزمنية قصيرة وطويلة الاجل، فبعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين أبعاد متغيرات الدراسة يتم الاستعانة بنموذج Vector Error Correction Model (VECM) الذي يشترط عند استخدامه أن تكون المتغيرات مستقرة في صورتها الاصلية أو عند أخذ الفروقات الاولي لها وتحديد فترات الابطاء المثلي Optimal Lags.

١٠/٣/١- تقدير العلاقة السببية قصيرة الأجل Short-term بين أبعاد متغيرات الدراسة

حيث قام الباحثون بفحص العلاقة في الاجل القصير بين أبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي والتي تتمثل في (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) وبين مؤشرات جودة الاصول التي تتمثل في (القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء) على النحو الموضح بالجدول التالي.

جدول رقم (١١)
نتائج تقدير العلاقة السببية قصيرة الأجل بين أبعاد الدراسة

D_Y3	D_Y2	D_Y1	Variables	
-0.002	-0.030	-0.005	Coef.	D_X1
0.843	0.734	0.789	p-value	
0.130	0.335	0.006	Coef.	D_X2
0.123	0.189	0.825	p-value	
0.016	0.046	0.016	Coef.	D_X3
0.212	0.649	0.432	p-value	
0.025	0.003	-0.003	Coef.	D_X4
0.517	0.967	0.598	p-value	
0.024	0.041	0.017	Coef.	D_X5
0.496	0.189	0.478	p-value	
0.004	0.228	0.004	Coef.	D_X6
0.674	0.176	0.693	p-value	
0.002	0.708	0.056	Coef.	D_X7
0.901	0.001	0.298	p-value	
0.090	0.036	-0.013	Coef.	D_X8
0.498	0.486	0.593	p-value	
-0.095	0.004	0.005	Coef.	D_X9
0.215	0.772	0.965	p-value	
-3.818	-3.109	-2.047	Coef.	D_X10
0.000	0.001	0.004	p-value	
-0.006	-0.009	-0.067	Coef.	X11
0.380	0.839	0.582	p-value	
-6.361	5.180	-3.410	Coef.	D_X12
0.000	0.002	0.007	p-value	
72	72	72	Number of obs.	
38.451	48.631	51.907	AIC	
47.902	45.753	42.790	HQIC	
46.194	48.390	50.732	BIC	
0.942	0.743	0.691	Short-run Causality prb.	

مصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامجSTATA. V16

يوضح الجدول رقم (١١) السابق نتائج تقدير العلاقة السببية بين أبعاد متغيرات الدراسة، حيث تم توضيح النتائج بشكل عام على جميع مستوي أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) ومؤشرات جودة الأصول (المتغيرات القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء) ويتضح من القيم الاحتمالية (Short-run Causality prb.) لاختبار العلاقة السببية في الاجل القصير عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير من أبعاد الشمول المالي علي أبعاد مؤشرات جودة الاصول المتمثلة في(القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض ، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة ، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء) ، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪ والذي بدوره يؤدي إلي قبول الفرض العدمي (H0) بانتفاء وجود علاقة سببية في الاجل القصير .

علاوة على ذلك، يوضح الجدول (١١) بشكل تفصيلي أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار العلاقة السببية في الاجل القصير لأبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) كانت جميعها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪ ، وبالتالي انتفاء العلاقة السببية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، فيما عدا القيمة الاحتمالية للبعد **(X7)** الخاص بعدد أجهزة الصراف الآلي، حيث كانت دالة عند القيمة

الاحتمالية للبعد **(Y2)** الخاص بنسبة مخصصات القروض الي إجمالي القروض غير المنتظمة كأحد أبعاد جودة الأصول ، مما يدل على وجود علاقة في الاجل القصير يسببها البعد المذكور، هذا بالإضافة الي وجود علاقة إيجابية قصيرة بين بعد حجم المحفظة الائتمانية للبنك **X10** كأحد ابعاد الشمول المالي علي جميع مؤشرات جودة الاصول**(Y1, Y2,Y3)**.

١٠/٣/٢- تقدير العلاقة السببية طويلة الأجل Long-term بين أبعاد متغيرات الدراسة

قام الباحثون بفحص العلاقة طويلة الأجل بين أبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي، وأبعاد المتغير التابع الخاصة مؤشرات جودة الأصول، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٤-٨) التالي:

جدول رقم (١٢)

تقدير نتائج العلاقة السببية طويلة الأجل Long-term

Y3	Y2	Y1	Variables	
-0.118	-1.769	-0.295	Coef.	X1
0.009	0.008	0.269	p-value	
7.666	19.754	0.354	Coef.	X2
0.001	0.002	0.009	p-value	
-0.943	-2.712	0.943	Coef.	X3
0.002	0.007	0.005	p-value	
1.474	0.177	-0.277	Coef.	X4
0.006	0.118	0.769	p-value	
-1.415	2.418	1.002	Coef.	X5
0.005	0.002	0.005	p-value	
0.236	-13.444	0.236	Coef.	X6
0.007	0.002	0.008	p-value	
-0.118	41.748	-3.302	Coef.	X7
0.010	0.000	0.003	p-value	
5.307	2.123	-0.767	Coef.	X8
0.005	0.005	0.006	p-value	
-5.602	-0.236	0.295	Coef.	X9
0.002	0.805	0.010	p-value	
-1.061	6.427	2.771	Coef.	X10
0.704	0.002	0.003	p-value	
-0.354	-0.531	-3.951	Coef.	X11
0.004	0.269	0.006	p-value	
6.604	-3.715	-5.071	Coef.	X12
0.004	0.009	0.002	p-value	
72	72	72	Number of obs.	

مصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامجSTATA. V16

يوضح الجدول رقم (١٢) العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول على النحو التالي: -

البعد الأول: القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض(Y1) : العلاقة السببية في الاجل الطويل بين أبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) ومؤشر القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض ، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة **(X10، X9، X6، X5، X3،X2)** وسالبة عند **(X12، X11، X8،X7)** وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، هذا وتوضح النتائج أيضا عدم جود علاقة سببية في الاجل الطويل بين عدد الحسابات المصرفية ، وعدد بطاقات الائتمان **(X4, X1)** علي القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، وهذا يعني ان هناك علاقة سببية طويلة لجميع أبعاد الشمول المالي علي القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض باستثناء بعدي **(X1, X4).**

البعد الثاني: مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة(Y2) : العلاقة السببية في الاجل الطويل بين أبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد مخصصات القروض الي اجمالي القروض غير المنتظمة، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة **(X10، X8، X7، X5، X4،X2)** وسالبة عند **(X12، X6، X3،X1)** وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، ولم تشير النتائج الي وجود علاقة سببية في الاجل الطويل للمتغير المستقل بالنسبة للأبعاد **(X11,X9)** على مؤشر مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة **(Y2)** سواء موجبة او سالبة، وهذا يعني ان هناك علاقة سببية طويلة لجميع أبعاد الشمول المالي علي مؤشر مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة باستثناء بعدي **(X11, X9).**

البعد الثالث: القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء : العلاقة السببية في الاجل الطويل بين أبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد القروض المقدمة للقطاع أي القروض الممنوحة للعملاء ،حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة **(X12،X8، X4،X2,X6)** وسالبة عند **(X9،X7، X11،X5، X3،X1)** وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، وتشير النتائج الي انتفاء العلاقة السببية في الاجل الطويل للمتغير المستقل بالنسبة للبعد **(X10)** علي صافي هامش الربح (المتغير التابع) سواء بشكل طردي أو عكسي . وهذا يعني ان هناك علاقة سببية طويلة لجميع أبعاد الشمول المالي علي مؤشر مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة باستثناء بعدي **(X10).**

١٠/٤- نتائج اختبار فروض الدراسة

لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة المتمثل في قياس تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول للبنوك محل الدراسة، وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة علاقة الأبعاد المستقلة علي الأبعاد التابعة، فقد قام باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هما: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) وقد تحصلنا علي النتائج التالية:

١٠/٤/١- نتائج اختبار الفرض الاول

H1/1 يشير فرض الدراسة الأول إلي وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض.

جدول رقم (١٣)
تقدير معلمات النموذج الاول باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model		Random Effects Model	
	Estimate	T-value	Estimate	T-value	Estimate	Z-value
X1	0.00147	0.00000	0.00165	0.00000	0.00147	0.00000
X2	0.00280	0.00000	0.00297	0.00000	0.00280	0.00000
X3	0.00368	0.00700	0.00213	0.21300	0.00368	0.00500
X4	0.00633	0.01400	0.00469	0.04800	0.00633	0.01100
X5	0.00001	0.99300	-0.00038	0.74800	0.00001	0.99300
X6	0.01145	0.00100	0.01712	0.04800	0.01145	0.00000
X7	0.00592	0.00400	0.00498	0.01100	0.00592	0.00300
X8	0.00041	0.00000	0.00034	0.00900	0.00041	0.00000
X9	0.01180	0.09400	0.01246	0.03100	0.01180	0.08900
X10	-0.01548	0.25700	-0.00748	0.51600	-0.01548	0.25200
11	-0.03483	0.41200	0.01670	0.69800	-0.03483	0.40900
X12	0.10597	0.03100	-0.03778	0.47100	-0.10597	0.02700
Constant	4.06786	0.00000	1.71282	0.35300	4.06786	0.00000
Number of observations	72		72		72	
Model Fit.	F-statistic = 6.27 P-value = 0.0000		F-statistic = 8.29 P-value = 0.0000		Wald chi^2= 75.29 P-value = 0.0000	
R-squared	0.5806		within: 0.6568 between: 0.0173 overall: 0.3172 F test that all u_i=0: F(7, 52) = 8.97 Prob > F = 0.0000		within: 0.5802 between: 0.5385 overall: 0.5806	
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	chibar^2= 123.61 Prob > chibar^2 = ٠.0000					
Hausman test	Chi^2= 19.86 Prob > chi^2 = ٠.0043					
Result	---		Fit Model		---	
Seriallity (pesaran test) prob.	0.9258					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

يوضح جدول رقم (١٣) تقدير معلمات النموذج الثاني بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغري المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لإختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪ لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

❖ **نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة**

واستناداً على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولي، في التحليل بالتعرف علي نوع التأثيرات المستخدمة لثوابت النموذج فيما اذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة) وبالتالي بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan Lagrange (LM) testواختبار Hausman Test.

❖ **نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.**

من اجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة إختبار LM للمقاطع التي بلغت ١٢٣,٦١ بإحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

❖ **نتائج إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.**

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية على الفرص الإستثمارية المتاحة وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل التالي:

H_0 :نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1 :نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وبالاعتماد علي نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار Hausman Test ارتفاع القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 19.86$، وكانت قيمة P-value أقل من ٠,٠٥. وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلي وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) في نموذج التأثيرات الثابتة أن الأبعاد (X1، X4،X2، X3، X6، X7، X8، X9) ذات دلالة إحصائية حيث سجلت القيم الاحتمالية P-value لهذه الابعاد قيم أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥ ، في حين أن المتغيرات الأخرى ليست معنوية إحصائية. علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة 58٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع Y3 ، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائيا وفقًا لاختبار فيشر (F-test). وبإجراء إختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج إختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل علي كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

ويعد هذا دليلاً كافيا علي صـــحة الفرض الثالث بأن هناك أثر للشـــمول المالي على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض ، وتأخذ معادلة الإنحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 1.71282 - 0.00165\,X1 + 0.00297X2 + 0.00213\,X3 - 0.00469\,X4 - 0.00038\,X5 + 0.01712\,X6 + 0.00498\,X7 - 0.00034\,X8 - 0.01246\,X9 - 0.00748\,X10 + 0.01670\,X11 - 0.03778\,X12$$

٢/٤/١٠- نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني

H1/ 2 يشير فرض الدراسة الثاني إلي وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصـول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) على نسبة مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة.

جدول رقم (١٤)

تقدير معلمات النموذج الثاني باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model			Random Effects Model		
	Estimate	T-value	Estimate	T-value		Estimate	Z-value	
X1	- 0.02607	0.00600	- 0.03265	0.00000		-0.02607	0.00400	
X2	0.01957	0.23200	0.02391	0.11900		0.21957	0.02700	
X3	0.06620	0.03200	0.12276	0.00900		0.06620	0.02800	
X4	-0.05835	0.31500	- 0.13061	0.04800		- 0.05835	0.31000	
X5	- 0.06148	0.04200	- 0.06002	0.05800		- 0.06148	0.04700	
X6	-0.12408	0.09600	0.97986	0.00100		0.12408	0.045900	
X7	0.00059	0.99000	-0.01093	0.82800		0.00059	0.99000	
X8	0.00465	0.03300	0.00194	0.56000		0.00465	0.02900	
X9	0.04408	0.78400	0.04568	0.76200		0.04408	0.78300	
X10	0.30377	0.33300	-0.07047	0.81800		0.30377	0.32900	
X11	-0.36093	0.71100	- 2.65019	0.02400		-0.36093	0.71000	
X12	-1.29745	0.24400	-1.66500	0.23600		-1.29745	0.23900	
Constant	158.26550	0.00000	0.59162	0.99000		158.266	0.00000	
Number of observations	72		72			72		
Model Fit.	F-statistic = 6.26 P-value = 0.0000		F-statistic = 6.09 P-value = 0.0000			Wald chi^2= 75.09 P-value = 0.0000		
R-squared	0.5900		within	between	overall	within	between	overall
			0.5844	0.0325	0.0095	0.3987	0.8596	0.5900
			F test that all u_i=0: F(7, 52) = 4.82 Prob > F = 0.0003					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	$chibar^2$= 98.09 Prob > $chibar^2$ = ٠.0000							
Hausman test	Chi^2= 3.19 Prob > chi^2 = ٠.6204							
Result	---		---			Fit Model		
Seriallity (pesaran test) prob.	0.3296							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

يوضح جدول رقم (١٤) تقدير معلمات النموذج الرابع بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغري المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لإختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪ لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

❖ **نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة**

من اجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة إختبار LM للمقاطع التي بلغت ٩٨,٠٩ بإحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

❖ **نتائج إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.**

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات العشوائية هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية على الفرص الإستثمارية المتاحة، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل التالي:

H_0 :نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1 :نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وبالاعتماد علي نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار Hausman Test إنخفاض القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 3.19$، وكانت قيمة P-value أكبر من ٠,٠٥. وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلي وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في نموذج التأثيرات العشوائية أن الأبعاد (X1،X2، X3، X5، X6 ، X8) ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value أقل من ٠,٠٥، في حين أن المتغيرات الأخرى ليست معنوية إحصائية. علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة 59٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع Y4 ، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائيا وفقًا لاختبار فيشر (F-test). وبإجراء إختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج إختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل علي كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

ويعد هذا دليلاً كافيا علي صحة الفرض الثاني أن هناك أثر للشمول المالي على مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة.، وتأخذ معادلة الإنحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 158.266 - 0.02607\,X + 10.01957\,X2 + 0.06620\,X3 - 0.05835\,X4 - 0.06148\,X5 - 0.12408\,X6 + 0.00059\,X7 + 0.00465\,X8 + 0.04408\,X9 + 0.30377\,X1 - 0.36093\,X11 - 1.29745\,X1$$

١٠/٤/٣- نتائج اختبار فرض الدراسة الثالث

H1/3 يشير فرض الدراسة الثالث إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) على نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء.

جدول رقم (١٥)
تقدير معلمات النموذج الثالث باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model			Random Effects Model		
	Estimate	T-value	Estimate	T-value		Estimate	Z-value	
X1	-0.00194	0.44700	-0.00377	0.01400		-0.001938	0.44400	
X2	-0.00074	0.86800	0.00362	0.16700		-0.00074	0.86800	
X3	-0.01021	0.22500	0.02686	0.00100		-0.01021	0.22000	
X4	-0.01553	0.33200	-0.02705	0.01800		-0.01553	0.32800	
X5	0.00069	0.93600	-0.00539	0.31500		0.00069	0.93500	
X6	0.07933	0.00000	0.29973	0.00000		0.07933	0.00000	
X7	- 0.01515	0.03000	- 0.00235	-0.78500		-0.01515	0.22500	
X8	0.00281	0.00000	-0.00026	0.64400		0.00281	0.00000	
X9	-0.03085	0.48700	-0.06761	0.01100		-0.03085	0.48500	
X10	0.22652	0.01100	-0.02468	0.63700		0.22652	0.00800	
X11	-0.49380	0.04100	-0.86134	0.00000		-0.49310	0.04900	
X12	0.20411	0.50500	-0.16991	0.47700		0.20411	0.50300	
Constant	47.14122	0.00000	30.77485	0.00100		47.14122	0.00000	
Number of observations	72		72			72		
Model Fit.	F-statistic = 11.64 P-value = 0.0000		F-statistic = 6.21 P-value = 0.0000			Wald chi²= 139.71 P-value = 0.0000		
R-squared	0.7031		within	between	overall	within	between	overall
			0.5890	0.1177	0.1416	0.0788	0.8850	0.7031
			F test that all u_i=0: F(7, 52) = 24.52 Prob > F = 0.0000					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	chibar²= 0.00 Prob > chibar² = 1.0000							
Result	Fit Model		---			---		
Seriallity (pesaran test) prob.	0.2915							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام STATA V.16

يوضح جدول رقم (١٥) تقدير معلمات النموذج الخامس بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغري المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لإختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪ لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

❖ **نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة**

واستناداً على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية والعشوائية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر. بحيث تتلخص المرحلة الأولي، في التحليل بالتعرف علي نوع التأثيرات المستخدمة لثوابت النموذج فيما اذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة) وبالتالي بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار Breusch-Pagan Lagrange (LM) test .

❖ **نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.**

من اجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى قبول فرضية العدم(نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)حيث لا حظنا أن نتيجة إختبار LM للمقاطع أنها غير معنوية إحصائياً. وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لمجموعة البيانات.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الخامس باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في نموذج الانحدار التجميعي أن الأبعاد (X6، X7، X8، X10، X811) ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value أقل من ٠,٠٥، في حين أن الابعاد الأخرى ليست معنوية إحصائية.

علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة ٧٠٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع Y5، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائيا وفقًا لاختبار فيشر (F-test). وبإجراء إختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج إختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل على كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

ويعد هذا دليلاً كافيا على صحة الفرض الخامس أن هناك أثر للشمول المالي على إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء، وتأخذ معادلة الإنحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 47.14122 - 0.00194\,X1 - 0.00074\,X2 - 0.01021\,X30.01553\,X4 + 0.00069\,X5 + 0.07933\,X6 - 0.01515\,X7 + 0.00281\,X8 - 0.03085\,X9 + 0.22652\,X10 - 0.49380\,X11 + 0.20411\,X12$$

الحادي عشر: مناقشة النتائج:

١١/١- نتائج اختبار العلاقة السببية قصيرة الاجل والعلاقة السببية طويلة الأجل

١١/١/١- تشير نتائج الدراسة الي وجود تحسن في مستوي الشمول المالي في القطاع المصرفي المصري، مما يعكس الزيادة السنوية لكافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك العاملة في مصر مثل زيادة الانتشار المصرفي لعدد الفروعBranches of banking، ماكينات الصراف الآلي ATM، نقاط البيع POS، وبطاقات الخصم المباشر Debit Cards، بطاقات الائتمان Credit Cards، والتمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ودائع الجمهور .....الخ.

١١/١/٢- بشكل عام تشير نتائج تقدير **العلاقة السببية قصيرة الاجل** بين أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) ومؤشرات جودة الأصول (القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء) الي عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات جودة الاصول، حيث يتضح من القيم الاحتمالية (Short-run Causality prb.) لاختبار العلاقة السببية في الاجل القصير أن القيم الاحتمالية لها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪ والذي بدوره يؤدي إلي قبول الفرض العدمي (H0) بانتفاء وجود علاقة سببية في الاجل القصير.

١١/١/٣- بشكل تفصيلي تشير نتائج أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار العلاقة السببية في الاجل القصير لأبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) كانت جميعها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪ ، وبالتالي انتفاء العلاقة السببية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، فيما عدا القيمة الاحتمالية للبعد **(X7)** الخاص بعدد أجهزة الصراف الآلي، حيث كان ذو دالة إحصائية عند القيمة الاحتمالية للبعد **(Y2)** الخاص بنسبة مخصصات القروض الي إجمالي القروض غير المنتظمة كأحد أبعاد جودة الأصول ، مما يدل على وجود علاقة في الاجل القصير يسببها البعد المذكور، هذا بالإضافة الي وجود علاقة إيجابية قصيرة بين بعد حجم المحفظة الائتمانية للبنك **X10** كأحد ابعاد الشمول المالي علي جميع مؤشرات جودة الاصول**(Y1, Y2,Y3)**.

١١/١/٤- اسفرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتقدير **العلاقة السببية في الاجل الطويل** عن وجود علاقة بين ابعاد الشمول المالي مجتمعة (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) وكافة مؤشرات جودة الأصول (القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء)

١١/٢ـ مناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة

استخلص الباحثون من خلال نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير لأبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) على كافة مؤشرات جودة الأصول (القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء)، ويفسر الباحثون نتائج هذا التأثير الي الدور الفعال والحيوي للشمول المالي، والذي يمكن من خلاله تحقيق المزيد من الكفاءة في جودة الأصول للبنوك التجارية في مصر.

١١/٢/١ـ يشير فرض الدراسة الاول إلي وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، ويتضح من النتائج ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت 0.000% وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية 5% وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير 58% قيمة معامل التحديد (R-squared)من التغير الذي يحدث القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية، وهذا يدل علي ان دعم استراتيجية الشمول المالي وزيادة مستوياته قد يقلل من نسبة القروض المتعثرة التي يمكن ان يعاني منها القطاع المصرفي المصري.

- **في حين علي مستوي الابعاد بشكل تفصيلي** ،اشارت النتائج ان لكل جميع متغيرات الشمول المالي محل الدراسة لها أثر ذو دلالة معنوية علي القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض، مع استثناء حسابات الهواتف الذكية، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أكبر من مستوي المعنوية ٥٪ ،وكان هذا التأثير ايجابياً نتيجة زيادة حالات التعثر لدي القطاع المصرفي نتيجة نوعية العميل الممول من قبل البنك الذي يتعثر سداد عند ميعاد الاستحقاق ، ويري الباحثون ان ذلك قد يكون بسبب المخاطر التي تواجها البنوك عند تمويلها لمثل هذه المشروعات وقد تتمثل هذه المخاطر في غياب المعلومات الائتمانية التي تمكّن البنوك من معرفة السجل الائتماني لها، والوقوف على وضعها المالي جيداً الأمر الذي يعيق منح هذه المشروعات التمويلات اللازمة، بينما كان لعدد الحسابات المصرفية، عدد نقاط البيع وتمويل المشروعات الصغيرة تأثيراً عكسياً، وهذا يشير الي انه كلما زاد نطاق الشمول المالي نتيجة التوسع في فتح حسابات مصرفية للعملاء ، وزيادة الانتشار الجغرافي لنقاط البيع ، ومنح التسهيلات للمشروعات الصغير والمتناهية الصغير كلما كان ذلك دالة في زيادة جودة ونوعية أصول البنك .

١١/٢/٢ـ دلت النتائج على وجود تأثير معنوي بين متغيرات النموذج الثاني، مما يدل على أن هناك تأثيراً ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة" الشمول المالي" على المتغير التابع "مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة" ، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت 0.000% وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية 5% وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير 59% قيمة معامل التحديد (R-squared)من التغير الذي يحدث "مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة"، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية.

- **وعلي مستوي الابعاد منفردة** ، تبين أن كل من بطاقات الخصم المباشر، بطاقات الدفع مقدما، اجهز الصراف الآلي، الفروع المصرفية، نقاط البيع ،كمتغيرات للشمول المالي لها أثر ذو دلالة معنوية وبشكل إيجابي علي مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أصغر من مستوي المعنوية ٥٪،بينما كان لكل من عدد الحسابات المصرفية، بطاقات الائتمان ، حسابات الهواتف الذكية ، حجم الائتمان الممنوح علاقة عكسية علي مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة، في حين ان المتغيرات الأخرى المتمثلة في (حجم ودائع الافراد، حجم المحفظة الائتمانية، حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة) كانت غير معنوية، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أكبر من مستوي المعنوية ٥٪.

١١/٢/٣- يشير فرض الدراسة الثالث إلي وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت 0.000% وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية 5%وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير70% معامل التحديد (R-squared) من التغير الذي يحدث " إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض الممنوحة للعملاء " ، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخري عشوائية.

- وعلى المستوي التفصيلي للمتغيرات ، اشارت نتائج هذا النموذج أن كافة متغيرات الشمول المالي لها تأثير ذو دلالة معنوية على إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض المقدمة للعملاء، فيما عدا كل حسابات الهواتف الذكية، حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة، حيث كانت القيم الاحتمالية لهذه المتغيرات أكبر من مستوي المعنوية ٥٪، ومن الجدير بالذكر ان كل من بطاقات الائتمان ،بطاقات الدفع مقدما ،عدد الفروع المصرفية، عدد نقاط البيع المنتشرة، حجم مدخرات الافراد، محفظة البنك الائتمانية كمتغيرات للشمول المالي كانت لها تأثير إيجابي علي إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض المقدمة للعملاء، أي كلما اتخذت هذه المتغيرات اتجاهاً صاعداً أدي ذلك الي زيادة نسبة التمويل الموجه للعملاء. والعكس صحيح للمتغيرات التالية (عدد الحسابات المصرفية، بطاقات الخصم المباشر، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان الموجة للأفراد ذات التأثير السلبي على إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص الي القروض المقدمة للعملاء.

الثاني عشر- توصيات الدراسة

توصلت نتائج الدراسة بشكل عام الي ان هناك تأثير بين أبعاد الشمول المالي مجتمعة ومؤشرات جودة الأصول، وتشير أيضاً نتائج الدراسة بشكل تفصلي الي ان هناك علاقة إيجابية لبعض ابعاد الشمول المالي علي جودة الأصول ، وآخري ذات علاقة سلبية ، وفي هذا السياق توضح الدارسة ان زيادة مستويات الشمول المالي من خلال تنفيذ أبعاده بضوابط مدروسة يؤدي الي تحسين جودة الأصول لدي القطاع المصرفي، وبالتالي القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد ككل، كما ان الفشل في إدارة القروض غير المنتظمة علي المدي الطويل سوف يشكل خطراً كبيراً علي جودة الأصول ومن ثم الربحية، وفي ضوء ما اشارت الية الدراسة الحالية يقوم الباحثون بتقديم مجموعة من التوصيات علي النحو التالي:

١) **يوصي الباحثون بالسيطرة والتحكم في إدارة القروض غير المنتظمة من أجل تحقيق المزيد من تحسين جودة الأصول وذلك من خلال الآخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:**

- البحث عن الكفاءات في إدارات البنك، بالإضافة الي تحسين الكفاءات الإدارية للمديرين الحالين لما له تأثير إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان والتعرف على حجم المخاطر.
- وضع حد أقصي (سقف) لبعض أنواع القروض بحيث لا يتجاوز هذا الحد القائمين علي منح القروض.
- إعادة النظر في منظومة تقييم درجات الملاءة المالية لدي العملاء الذين يفتقرون الي حسابات مصرفية ومن الممكن تبني منظومة ذكية، اعتمادا على مصادر البيانات الضخمة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة لدمج الخصائص الجاذبة للاقتصاد غير الرسمي.
- متابعة القروض الممنوحة للعملاء عبر تقديم خدمات كدراسات جدوى المشروعات وخبرات التحليل المالي والفني والاستثماري.

٢) **يوصي الباحثون بضرورة توافر الدقة عند تصنيف القروض، وتوفير آلية لتقدير واحتساب نسبة مخصصات القروض لمواجهة القروض غير المنتظمة المتوقعة، حيث يساعد ذلك علي:**

- التحكم في مخاطر الائتمان.
- قياس جودة الأصول.
- قدرة البنوك على تقييم أصولها.

٣) **أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت توجه صعوبات في الحصول على التمويل، حيث كان تأثيرها علي مؤشرات جودة الأصول إيجابي ودون المستوي المطلوب بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى للشمول المالي ومن هنا يوصي الباحثون بضرورة تخفيف القيود أمام حصول هذه المشروعات على الحصول علي تسهيلات ، والتي من شأنه تحقيق المزيد من المنافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل، ويري الباحثون أن بث روح المنافسة داخل القطاع المصرفي ،فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الائتمانية لهذه المشروعات بشكل مناسب وبتكلفة معقولة ، سيكون له أثر إيجابي علي وصول تلك المشروعات الي التمويل ،ومن ثم دعم وتعزيز استراتيجية الشمول المالي.**

٤) **كما ذكرت النتائج التي توصلت اليها الدراسة إلى أن المتغيرات الخاصة بالوصول المالي كأحد أبعاد الشمول المالي مازالت غير مؤثرة على علي مؤشرات جودة الأصول بالشكل المطلوب مقارنة بالدول المتقدمة، ويوصي الباحثون بضرورة تيسير الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فاعلية عن طريق تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة.**

٥) **ضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقتراض والتمويل.**

الثالث عشر: الدراسات المستقبلية المرتبطة بمجال البحث: يمكن للباحثين إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الشمول المالي:

١) توسيط الاستقرار المالي في العلاقة بين الشمول المالي والربحية – دراسة تطبيقية.

٢) دراسة تأثير الشمول المالي على جودة الاصول– دارسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

٣) قياس أثر تطبيق استراتيجيات الشمول المالي على التغير النسبي للقيمة السوقية – دراسة تطبيقية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٤) تقديم نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على ضوابط منح الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر- دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي المصري.

الرابع عشر: قائمة المراجع:

١٤/١- التقارير المصرفية المنشورة:

١) **تقارير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.**

٢) **التقرير السنوي، البنك المركزي، قطاع البحوث الاقتصادية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.**

٣) **النشرات الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية.**

٤) **المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية.**

٥) **اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر (٢٠١٦)، " مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي"، مركز المشروعات الدولية الخاصة.**

٦) **البنك المركزي المصري (٢٠١٤)، " القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي المصري، قطاع التعليمات الرقابية.**

٧) **البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، قطاع الرقابة.**

٨) **البنك المركزي المصري (٢٠١٤)، " تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك "، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية.**

٩) **البنك الأهلي المصري (٢٠١٥)، الثورة الرقمية في البنوك، قطاع الدراسات المالية والمصرفية.**

١٠) **البنك الأهلي المصري (٢٠١٥)، " أثار توسع تطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية "، قطاع الدراسات المصرفية والمالية.**

١٤/٢- المراجع العربية:

- أبوديه، ماجد محمود وأبو جامع، نسيم حسن (٢٠١٦)، دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (7) (١٨٢-٢٢٧).

- أحمد، عبدا الله سعيد عبد القادر وآخرون، (٢٠١٩) " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية.

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية٠(٢٠١٥) "العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي" صندوق النقد العربي.

- بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨)،"احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة.

- بومدين، أونان (٢٠١٦)، "تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMLES" مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية عدد ١٩، ص.ص ١١٧-١٤٢.

- الداوي، الشيخ (٢٠٠٩)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحثون، العدد السابع، الجزائر.

- دردور، أسماء (٢٠٢٠)، "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٧-١٩٨٠ باستعمال نموذجARDL "، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، مجلة 10، العدد 4، ص. ص ٧٠ - ٩٠.

- سمير، عبد الله (٢٠١٦)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

- صندوق النقد العربي، (٢٠١٩)، "الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب" أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .

- عجور، حنين بدر، (٢٠١٦) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، المجلة المتقدمة في الاقتصاد والأعمال، المجلد٦، العدد١،١-١٨.

- القيسي، فوزان عبد القادر (٢٠١٧)، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج :CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٤، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، ص ٤٦١ – ص٦٧٤.

- مصباح، أحمد زياد (٢٠٢١)، " أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية، كلية التجارة- جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، ص. ص ٥-٢٧.

- معتوق، سهير محمود (٢٠٢١)، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال.

١٤/٣ـ المراجع الأجنبية:

- Afrin,S.,Haider,M.Z.,Islam,S.(2017).Impact of financial inclusion on technical efficiency of paddy farmers in Bangladesh. Agricultural Finance Review,77(4),484-505, https://doi.org/10.1108/AFR-06- 2016-0058.

- Ahsan, M. K. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. Asian Business Review, 6(1), 47-56.

- Badar Alam Iqbala, Shaista Sami(2017), "Role of Banks in financial inclusion in India", Contaduríay Administración, 62.

- Banu, Meraj and Vepa, Sudha. (2021) .A Financial Performance of Indian Banks Using CAMELS Rating System . Journal of Contemporary Issues in Business and Government . 27(1). 2135-2153.

- Barra, C., Zotti, R. (2017).R. (2017). Bank Performance, Financial Stability And Market Competition: Do Cooperative And Non-Cooperative Banks Behave Differently?, CELPE Discussion Papers 143, CELPE - Centre Of Labour Economics And Economic Policy, University Of Salerno, Italy.

- Baza, A. U.,Rao, K. S. (2017). Financial Inclusion in Ethiopia. International,Journal of Economics and Finance, 9(4), 191-201.

- Bebeji, A. (2013). Consolidation and Asset Quality of Banks in Nigeria. International Journal of Business and Management Invention. 2(2). 12-20.

- Bernadett, V., O.(2016). Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japa

- Bernadett, V., O.(2016). Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan.

- Bouzgarrou, Houssam., Jouida, Sameh., and Louhichi ,Waël. (2018). Bank profitability during and before the financial crisis: Domestic versus foreign banks. Research in International Business and Finance, Vol. 44, pp. 26:39.

- Cojoianu, T. F., Clark, G., Hoepner, A. G. F., Pažitka, V. and Wójcik, D.,(2020): Fin vs. tech: are trust and knowledge creation key, ingredients in fintech start-up emergence and financing?, Small Bus Econ, https://doi.org/10.1007/s11187-020-00367-3.

- Cojoianu, T. F., Clark, G., Hoepner, A. G. F., Pažitka, V. and Wójcik, D.,(2020): Fin vs. tech: are trust and knowledge creation key, ingredients in fintech start-up emergence and financing?, Small Bus Econ, https://doi.org/10.1007/s11187-020-00367-3.

- Curry, T. J., Fissel, G. S., & Ramirez, C. D. (2006). In Supervision on Loan Growth. FDIC Center Working Paper, (2006-12).

- Dang, U. (2011). The CAMEL rating system in banking supervision. A case study.

- De Young, R.,Flannery, M. J., Lang, W. W., & Sorescu, S.M. (1998). The nal informational advantage of specialized monitors: The case of bank examiners (No. WP -98 -4). Federal Reserve Bank of Chicago.

- Desta, T. S. (2016). Financial Performance of "The Best African Banks": A Comparative Analysis Through Camel Rating. Journal of Accounting and Management, 6(1), 1-20

- Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Volume 20,Number 4,P.P.430-442

- ElMosallamy, Dalia, (2014), Profitability performance of Islamic versus Conventional banks: evidence from GCC and MENA region, Journal of Contemporary Commercial Research, Vol. 1, No. 2, PP. 1-27.

- Enoch, C., Hilbers, P. L. C., Krueger, R. C., Moretti, M., San Jose, A. S., Slack, G. L., & Sundararajan, V. (2002). Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices. Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices, 1(1), 1-111.

- Evans,O.(2018).Connecting the poor: the internet, mobile phones and financial inclusion in Africa. Digital Policy, Regulation and Governance,20(6),568-581,https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2018-0018.

- Feng Wen Chen,Yuan Feng and Wei Wang,(2018),"Impacts of Financial Inclusion On Non-Performing Loans of Commercial Banks: Evidence from China", Sustainability,No 10, PP2-28.

- Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. The World Bank: https://doi.org/10.1596/1813-9450-6577.

- Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan International Journal of Management Sciences and Business Research ,4 (10).

- Iqbal, B., A, Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India, Contadina y Administration,62.

- Islam, M. A., Siddiqui, M. H., Hossain, K. F., & Karim, L. (2014).Performance Evaluation of the Banking Sector in Bangladesh: A Comparative Analysis. Business and Economic Research, 4(1), 70-107.

- Kwateng,K.O., Atiemo,K., Appiah,C. (2019).Acceptance and use of mobile banking: an application of UTAUT2. Journal of Enterprise Information Management, 32(1), 118-151.

- Lacewell, S. K. (2001). Are All Banks Rated Equitably? The Association Between Bank Characteristics, Efficiency, andFinancial Performance. Dissertations Publishing, 3030271.

- Masood, O., Ghauri, S. M. K., & Aktan, B. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. Banks and Bank Systems, 11(3).

- Mehta, Anupam., and Bhavani, Ganga. (2017). What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets—the Case of the UAE Banking Sector. Accounting and Finance Research, Vol. 6, No.1,pp.77:88.

- Merchant, I. P. (2012). Empirical study of Islamic banks versus conventional banks of GCC. Global Journal of Management and Business Research, 12(20).

- Mutinda, N. J., Jagongo, D., & Kenyanya, H. (2018). Financial inclusion innovations and financial performance of commercial banks in Kenya. International Journal of Management and Commerce Innovations, 5(2), 849–856.

- Okheshimi, Ebulison Nelson. (2020). Monetary Policy and Commercial Banks Assets Quality in Nigeria: Panel Data Analysis.American International Journal of Economics and Finance Research, 2(1), 54-71.

- Okoye, L. U., Adetiloye, K. A., Erin, O., &Modebe, N. J. (2017). Financial Inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development. Journal of Internet Banking and Commerce, 1-12.

- Oranga, O. J., & Ondabu, I. T. (2018). Effect of financial inclusion on financial performance of banks listed at the Nairobi securities exchange in Kenya. International Journal of Scientific and Research Publications, 8(5), 624–649.

- Piatti, Domenico., and Cincinelli, Peter. (2019). Does the threshold matter? The impact of the monitoring activity on non-performing loans :Evidence from the Italian banking system. Managerial Finance, Vol. 45 No. 2, pp. 190:221.

- Rozzani, N and Rahman, R. A. (2013). Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic. Journal of Islamic Finance and Business Research, 2(1), 36-45.

-Salome Musau,Stephen Muathe and Lucy Mwangi,(2018),"Financial Inclusion,Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya",International Journal of Financial Research,Volume 9,No 1, PP203-218.

- Samad, A. (2004). Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of Bahrain. International Journal of Economics, Management and Accounting, 12(2).

- Saunders, M. and Lewis, P. and Thornhill, A. (2000), Research Methods for Business Studies, 2nd Ed., Pearson Education Ltd., London.

- shem Alfred Ouma & Others, (2017)"Mobile Financial service & financial ...", Review of Development finance, science direct.

Shihadeh, F. Azzam,M. Jian, G. Xiuhua, W,. (2018): Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In Global Tensions in Financial Markets, Emerald Publishing Limited, pp. 117-138.

- Shihadeh,F.& Liu, B.(2019), Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. Academy of accounting and financial studies journal.23(3)

- Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), .34-46.

- Sindani, M. W., Muturi, W., & Ngumi, P. (2019). Effect of financial distribution channels evolution on financial inclusion in Kenya. International Academic Journal of Economics and Finance, 3(3), .148-173

- Suresh, A., Dutta, T.(2018) , " Economic Development and Women: Role Played by Financial Inclusion " , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3102809

- Triki,Faye,(2012),Financial Inclusion In Africa.

- Trivedi, K. R. (2014). A Camel Model Analysis of Scheduled Urban Co-operative Bank in Surat City-A case study of Surat People's Co-operative bank, IOSR Journal of Business and Management,48-54.

- Tumwine, Sulait., Sejjaaka, Samuel., Bbaale, Edward, Edward Bbaale., and Kamukama Nixon. (2018). Determinants of interest rate in emerging markets: A study of banking financial institutions in Uganda, World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, vol. 14, issue 3, 14:3,

- Van den Bergh, P., & Sahajwala, R. (2000). Supervisory risk assessment and early warning systems, Basel Committee on Banking Supervision Working Paper, 4.

- Varghese, G., Viswanatha, L. (2018). Financial inclusion: Opportunities, Issues and Challenges, Theoretical Economics Letters,8, p.1935.

- Wozniewska, G. (2008). Methods -of Measuring Commercial Banks: an Example of Polish Banks. EB Serves Economics, 2008, Vol. 84, p81-91.

The effect of Financial Inclusion on Assets Quality Indicators: A standard Study applied to Banks operating in the Arab Republic of Egypt

Abstract:

Objective: The study dealt with measuring the impact of financial inclusion on the indicators of the assets quality of commercial banks operating in Egypt.

Methodology: The researchers applied the study to the annual data of eight commercial banks whose ownership varies between the public sector, the private sector and the foreign sector during the period from 2013 to 2021, and the researchers used the co-integration methodology and longitudinal models (Panel Data) .

Results: The results of the study indicate that there is no short-term relationship between the total dimensions of financial inclusion and the indicators of asset quality for banks operating in Egypt, with the exception of the dimensions related to (the size of the bank's credit portfolio, financing small and medium enterprises), as it had a role Influencing the increase and development of the indicators of asset quality in the Egyptian banking sector in the short term, and the results of the study indicated that there is a long-term relationship between all dimensions of financial inclusion (financial access, availability of financial services, and the use of financial services), improving the quality of assets in the Egyptian banking sector.The results also indicate that there is a statistically significant effect of the combined dimensions of financial inclusion on all indicators of asset quality for banks operating in Egypt. It should also be noted that there are other factors that affect the relationship between financial inclusion and asset quality, such as (interest rate level, income level, economic policies followed , etc.).

Key words: Financial inclusion, financial access, banking spread, Asset Quality, Non-performing Loans, Loan Provisions.